الإصلاح بالإسلام
(٦)

الدكتور
محمد عمارة
المفكر الإسلامي

السلف والسلفية

مكتبة وهبة
١٤ شارع الجمهورية عابدين القاهرة
ت ٢٣٩١٧٤٧٠ فاكس ٢٣٩٠٣٧٤٦

السلف والسلفية
الدكتور محمد عمارة
الطبعة الأولى ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م
مكتبة وهبة ١٤ شارع الجمهورية - عابدين - القاهرة
٨٠ صفحة ١٤ × ٢٠ سم
رقم الإيداع : ٢٠١١/١٢٥٩٤
الترقيم الدولي : I.S.B.N.
977-225-327-5

دار الكتب والوثائق القومية
دار الكتب المصرية
فهرسة أثناء النشر إعداد
إدارة الشئون الفنية

عمارة، محمد
السلف والسلفية / محمد عمارة. -
القاهرة : مكتبة وهبة، ٢٠١١
٨٠ صفحة ؛ ١٤ سم. -
(الاصلاح بالإسلام : ٦)

تدمك ٥ ٣٢٧ ٢٢٥ ٩٧٧
١ - الاسلام - دعوات سلفية.
أ - العنوان.

٢١٧

مطبعة المدني المؤسسة السعودية بمصر
٦٨ شارع العباسية - القاهرة - ت : ٢٤٨٢٧٨٥١

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمة

فى عالم اختلطت فيه « أوراق المفاهيم » ، التى تقفز إلى الذهن عندما يُذكر مصطلح « السلفية » فيراها البعض :

● **التقليد والجمود** . . ومخاصمة العقل والتمدن . . والعودة إلى عصور البداوة ومجتمعاتها . . والرفض لكل الآخرين . . ولجميع ما لدى الآخرين . . بل والبراء من الآخرين الذين يشاركون هذه السلفية شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ! .

● ويراها بعض الغربيين : « **الفاشية الإسلامية** » التى تهدد ـ بالإرهاب ـ المدنية الغربية . . والتى تجاوز خطرها خطر النازية والفاشية والشيوعية فى القرن العشرين .

● بينما يراها البعض : « **السلفية الجهادية** » ، التى حملت السلاح لمحاربة حكام البلاد الإسلامية وهزت الاستقرار فى مجتمعات الإسلام ، بدعوى أن محاربة « العدو القريب » ـ الحكام المسلمين ـ أولى وأجدى من محاربة « العدو البعيد » ـ الصهيونية والاستعمار ـ . . .

● ويراها بعض الصوفية : « **الانحراف العقدى** » . . الذى أدخل عقائد الغنوصية والهندوسية إلى الإسلام! . . فأدى بأصحابه - السلفيين - إلى الخروج من الدين! . .

● على حين يراها آخرون : « **الفرقة الوحيدة الناجية** » من النار ، لأنها هى التى بقيت على ما كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه ﵃ . . بينما انحدرت كل فرق المسلمين - الاثنتين والسبعين - إلى هاوية الهلاك؛ لأنهم بدَّلوا . . وضلوا . . وفسقوا . . وابتدعوا . . بل وكفر بعضهم بما أُنزل على محمد ﷺ ! . .

فى عالم تقفز فيه هذه « المفاهيم . . والصور المتناقضة - هذا التناقض الصارخ - إلى أذهان القراء والسامعين عندما يذكر مصطلح « **السلفية** » سواء أكان ذلك فى عالم الإسلام . . أم فى عالم الغرب . . وسواء أكان ذلك فى صفوف الإسلاميين أم فى صفوف العلمانيين والمتغربين .

فى مثل هذا العالم - الذى نعايشه ونعيش فيه - تشتد الحاجة إلى تحرير المضامين وتحرير المفاهيم . . مضامين مصطلحات : « **السلف** »، و« **السلفية** ».. و« **السلفيين** »، وكذلك سبر غور التطور الفكرى الذى مر به هذا التيار فى تاريخ الحضارة الإسلامية . . لنرى الحقائق المجردة من الأوهام . . ولتتضح أمام العقل - المسلم وغير المسلم - تضاريس « خارطة » هذا الجانب من

جوانب الفكر والواقع . . ولنستبين ـ بعد تحديد المفاهيم . . وتتبع خيوط « تاريخ الأفكار » ـ هل نحن ـ اليوم ـ أمام سلفية واحدة ؟ . . أم أننا بإزاء عدد من السلفيات؟ . . وليستبين لنا أى المفاهيم والصور التى تقفز إلى الأذهان عند ذكر هذا المصطلح « **السلفية** » . . أيها هى الحقيقة ؟ . . وأيها هى الأوهام ؟؟ . .

دكتور محمد عمارة

- ١ -

تحرير مفاهيم المصطلحات

« **السلف** » **لغة** : هو الماضى وكل ما ومن تقدم ومضى عن الواقع والزمن الذى يعيش فيه الإنسان . .

وفى الاصطلاح : هو العصر الذهبى الذى يمثل نقاء الفهم والتطبيق للمرجعية الدينية والفكرية ، قبل ظهور الخلاف والمذاهب والتصورات التى وفدت على الحياة الفكرية الإسلامية بعد الفتوحات التى أدخلت الفلسفات غير الإسلامية على فهم « السلف الصالح » للإسلام . .

و« **السلف** » ـ **أيضًا** ـ : هو كل عمل صالح قدمه الإنسان .

وفى القرآن الكريم يرد مصطلح « السلف » بمعنى : الماضى ، وما سبق الحياة الحاضرة التى يحياها الإنسان : ﴿ **فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ** ﴾(البقرة:٢٧٥)، ﴿ **وَلَا تَنكِحُوا۟ مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ** ﴾ (النساء:٢٢) ، ﴿ **هُنَالِكَ تَبْلُوا۟ كُلُّ نَفْسٍ مَّآ أَسْلَفَتْ** ﴾ (يونس:٣٠) ، ﴿ **فَجَعَلْنَٰهُمْ سَلَفًا وَمَثَلًا لِّلْءَاخِرِينَ** ﴾ (الزخرف:٥٦) . .

فالسلف فى القرآن الكريم ، هو الماضى ، وما سبق وتقدم على الحياة الحاضرة للإنسان .

ونفس هذا المعنى - لمصطلح السلف - نجده فى الحديث النبوى الشريف . ففى مسند الإمام أحمد ، عن فاطمة الزهراء رضي الله عنها ، أن رسول الله ﷺ قال لها ، فى مرض موته : [**ولا أراه إلا قد حضر أجلى وإنك أول أهل بيتى لحوقًا بى ونعم السلف أنا لك**].

وعن ابن عباس رضي الله عنهما : قال رسول الله ﷺ : [**الحقى بسلفنا الصالح الخير عثمان بن مظعون**] .

أما السلف فى اصطلاح المال والتجارة ، فهو : إقراض الأموال قرضًا حسنًا ، أى لا منفعة فيه - للمقرض - بالدنيا ، وبهذا المعنى ورد - المصطلح - فى الحديث النبوى ، فعن السائب ابن أبى السائب : « أنه كان يشارك رسول الله ﷺ قبل الإسلام فى التجارة فلما كان يوم الفتح جاءه فقال النبى ﷺ : [**مرحبًا بأخى وشريكى ، كان لا يدارى ولا يمارى يا سائب قد كنت تعمل أعمالاً فى الجاهلية لا تقبل منك وهى اليوم تقبل منك ، وكان ذا سلف وصلة**] (١) .. .

أى كان يقرض المال قرضًا حسنًا ، ويصل الأرحام .

ولما كان كل ماض هو سلف ، فلقد شاع إطلاق هذا المصطلح مُعَرَّفاً - السلف - على الجيل - القرن - المؤسس الذى

---

(١) (رواه أحمد)

أقام الدين ، وطبق منهاج الإسلام ، وأنشأ دولته . . جيل الصحابة ، الذين عاشوا عصر تنزّل الوحى ، وامتلكوا سليقة فهم مصطلحاته على النحو الذى كانت عليه فى عصر التنزيل ، وتلقّوا عن المعصوم ﷺ البيان النبوى للبلاغ القرآنى ، وحوّلوا جميع ذلك إلى واقع حياتى معيش .. فغدوا ـ لذلك ـ السلف الصالح ، بتعميم وإطلاق . . ثم انضم إليهم ـ فى زمرة السلف ـ من اهتدى بهديهم وعمل بسنتهم من التابعين وتابعى التابعين ، الذين لم تتغبش رؤيتهم « بالوافد » غير الإسلامى الذى عرفته الحياة الفكرية بعد عصر الفتوحات . .

فالسلف ، هو : كل من يُقَلَّد ويُقْتَدَى أثره فى الدين .

وبعد السلف ـ الذين يشملون الصحابة . . والتابعين . . والأئمة العظام للمذاهب الكبرى ، من تابعى التابعين ـ يأتى « الخلف » ، الذين يلونهم فى التسلسل الزمنى . . وبعد الخلف تأتى أجيال « المتأخرين » . . ثم « المحدثين » . . فالمعاصرين . .

* * *

أما « **السلفية** » ـ وهى نسبة إلى السلف : الماضى والمتقدم ـ فلقد عنت : السلفية الدينية ، أى الرجوع فى الدين والشرع إلى منابع الإسلام الأولى ، أى الكتاب والسنة ، مع إهدار ما سواهما مما طرأ مخالفًا لهما . .

وبعبارة الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده (١٢٦٦ - ١٣٢٣هـ ١٨٤٩ - ١٩٠٥م) فإنها ـ **السلفية** ـ : « فهم الدين على طريقة سلف الأمة قبل ظهور الخلاف ، والرجوع فى كسب معارفه إلى ينابيعها الأولى . . »[1] .

ومع وضوح هذا التعريف للسلفية ، تعددت فصائل تيارها فى تراثنا وفكرنا الإسلامى . . فكل السلفيين يعودون فى فهم الدين إلى الكتاب والسنة ، لكنْ منهم فصيلاً يقف فى الفهم عند ظواهر النصوص . . ومنهم من يُعمل العقل فى الفهم . . ومن الذين يعملون العقل : مسرف فى التأويل .. أو متوسط .. أو مقتصد ..

ومن السلفيين : أهل جمود وتقليد . . ومنهم أهل التجديد ، الذين يعودون إلى المنابع لاستلهامها فى الاجتهاد لواقعهم الجديد . . ومن السلفيين من سلفهم ـ ماضيهم ـ فكر عصر الازدهار الحضارى والخلق والإبداع . . ومنهم من سلفهم ـ ماضيهم ومثالهم الذى يحتذونه ـ فكر عصر التراجع الحضارى والتقليد والجمود . .

ومن السلفيين « مقلدون » لكل التراث ، دونما تمييز بين « الفكر » وبين « التجارب » . . ودونما تمييز فى « الفكر » بين « الثوابت » ، و« المناهج » وبين « المتغيرات » . . ومنهم

---

(١) (الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده) ٣١٨/٣ ، دراسة وتحقيق : دكتور محمد عمارة . طبعة بيروت سنة ١٩٧٢م .

« مستلهمون » لثوابت التراث مع « الاسترشاد » بتجارب ومتغيرات التاريخ . .

ومن السلفيين من يعيشون فى الماضى والسلف ، ويهاجرون من العصر إلى هذا السلف ـ الماضى ـ . . ومنهم من يوازن بين « السلف » ـ الماضى ـ وبين « الحاضر » ـ المعاصر ـ . .

وهذا التنوع ، الذى يقترب أحيانًا من درجة التناقض ، فى مناهج فصائل السلفية ، هو الذى أحاط مضامين هذا المصطلح ، وخاصة فى فكرنا المعاصر ، بكثير من الغموض ، وسوء الفهم ، بل وسوء الظن أيضًا! . .

فكل إنسان هو سلفى ، بمعنى أن له سلف وماض ينتسب إليه ، ويرجع له ، لكن التفاوت يأتى من الخلاف حول :

من هو سلفك؟ . . وكيف تتعامل مع سلفك وماضيك؟ . . تهاجر إليه؟ . . أم تستدعيه؟ . . تقلده؟ . . أم تجتهد فيه؟؟ . .

* * *

وإذا كان هذا هو معنى « **السلف** » و« **السلفية** » . . فإن « **السلفيين** » ـ والمفرد « **سلفى** » ـ هم الذين يحتذون حذو السلف ، الذين سلفوا ، أى سبقوا ومضوا . .

وإذا استثنينا تيار « الحداثة » بالمعنى الغربى ، والتى تقيم ـ ويقيم أصحابها ـ « قطيعة معرفية » مع الموروث ، والموروث الدينى على وجه الخصوص ـ فإن أغلب تيارات الفكر ومذاهبه

ومدارسه يمكن ـ بدرجات متفاوتة ، ومعانى متمايزة ـ أن تدخل فى إطار السلفيين ، لأن لها ماضيًا وسلفًا ومرجعية ونموذجًا تاريخيًّا ترجع إليه ، وتنتسب له ، وتحتذيه ، وتستصحب ثوابته ومناهجه . . فليس هناك ـ فى الحقيقة ـ صاحب فكر بلا ماض ، مهما كان فى هذا الفكر من إبداع . . وإذا كان السلف هو الماضى فكلنا سلفيون . .

وكل حركات الإحياء ، ودعوات التجديد هى سلفية ، ودعاتها وفلاسفتها هم سلفيون فى جانب من جوانب إحيائهم وتجديدهم ، لأنهم يستلهمون « المنابع » **لتجديد الواقع واستشراف المستقبل . . فالنهضة الأوربية كانت إحياء لتراث الإغريق والرومان ، لتجديد الفكر والحياة فى أوربا ، خروجًا بها وإخراجًا لها من جمود اللاهوت الكنسى والكهانة الكنسية** . . و« القطيعة المعرفية » لحداثة هذه النهضة الأوربية إنما كانت مع « الموروث الدينى » ، وليس مع « السلف الإغريقى والرومانى »!.. وكذلك كان حال كل دعوات التجديد والإحياء فى تاريخ الحضارة الإسلامية .

وإذا كان هذا هو حال كل « السلفيين المجددين » ، فإنه ليس حال عموم السلفيين ! . . ذلك أن السلفيين ـ عندنا ـ أنواع . .

فمن السلفيين من « يقلد » السلف ، وهؤلاء هم أهل الجمود والتقليد . .

ومن السلفيين من يرجع إلى السلف ، فيجتهد فى ميراثهم وتراثهم ، مميزًا فيه « الثوابت » عن « المتغيرات » ، والصالح للاستصحاب والاستلهام عن ما تجاوزته الوقائع المتغيرة والعادات المتبدلة والأعراف المختلفة والمصالح المستجدة . .

ومن السلفيين من يستلهم من فقه السلف ما يتطلبه فقه الواقع الجديد والمعيش . . ومنهم من يهاجر من واقعه المعيش إلى واقع السلف الذى تجاوزه الزمن ، وإلى تجاربهم التى طوتها القرون ، معاكسين بذلك سنة التطور ، وطامحين فى المحال ، وهو صب الحاضر فى قوالب الماضى ، وعدم التمييز بين سلفية الدين ـ الثابت ـ وسلفية الدنيا ـ المتجددة ـ والتى لا يمكن أن تكون سلفية أبدًا ! . .

ومن السلفيين من سلفه عصر الازدهار والإبداع فى تاريخنا الحضارى . . ومنهم من سلفه عصر الركاكة والتراجع فى مسيرتنا الحضارية . .

ومن السلفيين من سلفه تراثنا وحضارتنا وهويتنا وثقافتنا الوطنية والقومية والإسلامية . . ومن السلفيين من سلفه تراث « الآخر » الحضارى ومذاهبه وتياراته الفلسفية والاجتماعية ، وبهذا المعنى يمكن إدخال « الليبراليين » ــ الذين يحتذون حذو « الليبرالية » الغربية ـ . . و« الماركسيين » ــ الذين يحتذون حذو

الماركسية الغربية ـ . . و« القوميين » ـ الذين يحتذون حذو القومية الغربية ـ . . و« العلمانيين » ـ الذين يحتذون حذو العلمانية الغربية ـ . . إلخ . . إلخ . . فى عداد « السلفيين » الذين أصبح الموروث والماضى ومناهج النظر الغربية سلفًا لهم ، يحتذونه ، أحيانًا مع قدر من التحوير ، وأحيانًا بجمود وتقليد . .

ومن السلفيين من سلفه المذاهب والتيارات « النصوصية ـ الحَرْفية » فى تراثنا .. ومنهم من سلفه تيارات العقلانية فى تراثنا .. أو النزعات الصوفية فى موروثنا الحضارى . .

ومن السلفيين من سلفه مذهب تراثى بعينه ، يتعصب له ولا يتعداه .. ومن السلفيين من مرجعيته وسلفه تراث الأمة ، على اختلاف مذاهبها ، يحتضنها جميعًا ، ويعتز بها ، ويتخير منها . .

* * *

لكن . . ومع صدق وصلاحية إدخال أغلب تيارات الفكر تحت مصطلح السلفيين ، إلا أن هذا المصطلح قد ادعاه ، واشتهر به ، وكاد يحتكره أولئك الذين غلّبوا « النص » على « الرأى » و« القياس » و« التأويل » وغيرها من سبل وآليات النظر العقلى ، فوقفوا عند « الرواية » أكثر من وقوفهم عند « الدراية » وحرّموا الاشتغال « بعلم الكلام » ، فضلاً عن الفلسفات الوافدة على حضارة الإسلام . . وهؤلاء هم الذين يطلق عليهم ـ أحيانًا ـ « أهل

الحديث» لاشتغالهم بصناعة المأثور وعلوم الرواية ، ورفضهم علوم النظر العقلى . .

« **فأهل الحديث**» هم التيار النصوصى ، الذى جعل النصوص والمأثورات المروية مرجع الدين الوحيد - أو شبه الوحيد - رافضين إدخال «الرأى» و«العقل» و«القياس» و«التأويل» ، وغيرها من أدوات النظر العقلى هذه فى سبر أغوار النصوص ، مفضلين على ذلك الوقوف عند ظواهر النصوص ، أو قريبًا من هذه الظواهر! . .

وبالطبع ، فإن النصوص الدينية التى هى المرجع فى الدين هى الكتاب والسنة . . لكن ، بسبب اشتغال أئمة هذا التيار بمهمة جمع الحديث النبوى وتصنيفه فى «الصحاح» و«المسانيد» و«الجوامع» . . واشتغالهم بعلم مصطلح الحديث . . وضبط علم روايته ورواته - علم الجرح والتعديل - وبسبب من ضخامة هذه العلوم - كمًّا وكيفًا - ومكانتها المحورية فى علوم الإسلام ، الشرعية والمدنية . . برز أئمة هذه المدرسة الفكرية كالمحترفين لهذه الصناعة الكبرى - صناعة الجمع والنقد والتصنيف والشرح لحديث الرسول ﷺ - فاشتهروا ، لذلك ، بـ«أهل الحديث» . .

ولقد كان العصر العباسى هو الحقبة الزمنية التى اشتهر فيها أمر هذه المدرسة الفكرية ، لأن ازدهار مدارس الرأى والنظر الفلسفى والعقلانى ، وتأثيرات الوافد اليونانى العقلانى ، والوافد

الفارسى الإشراقى ـ الغنوصى ـ قد أفزعت قطاعًا كبيرًا من عامة الأمة وعلمائها فوجد وجدانه التعبير عن الأمن من هذا الفزع فى الحصن الذى تمثل فى مدرسة «أهل الحديث» . .

وكان إمام هذه المدرسة ، الذى انعقد إجماع أئمتها على إمامته لها هو : الإمام أبو عبد الله أحمد بن حنبل (١٦٤-٢٤١هـ - ٧٨٠-٨٥٥م) صاحب المسند الشهير .. وصاحب الورع الأشهر ..

وفى هذه المدرسة نجد أبرز الأئمة الذين اشتغلوا بهذه الصناعة الفكرية ، جمعًا ونقدًا وتصنيفًا للحديث ، وتقعيدًا لعلوم مصطلحه وروايته ، ورواته . . من مثل ابن راهويه (٢٣٨هـ - ٨٥٢م) - وهو الإمام فى علم الجرح والتعديل ـ . . والبخارى (٢٥٦هـ - ٨٧٠م) . . ومسلم (٢٠٤ - ٢٦١هـ - ٨٢٠ - ٨٧٥م) . . وأبو داود (٢٧٥هـ - ٨٨٨م) . . والدارمى (٢٨٠هـ - ٨٩٣م) . . والطبرانى (٣٦٠هـ - ٩٧١م) . . والبيهقى (٤٥٨هـ - ١٠٦٦م).. وغيرهم من أصحاب الصحاح والمسانيد والجوامع .. كما نجد ـ فى هذه المدرسة ـ الفقهاء والمجتهدين والمجددين ، من أمثال شيخ الإسلام ابن تيمية (٦٦١ - ٧٢٨هـ - ١٢٦٣ - ١٣٢٨م) وتلميذه العلامة ابن قيم الجوزية (٦٩١ - ٧٥١هـ - ١٢٩٢ - ١٣٥٠م) ، وأمثالهم الذين جددوا هذه المدرسة وطوروها . .

* * *

- ٢ -

السلفية ظاهرة عباسية

فى العصر العباسى تُرجمت الفلسفة اليونانية ـ وهى فلسفة لادينية . . العقل فيها متحرر من النقل ، لا لتكون فلسفة الإسلام والمسلمين . . ففلسفة الإسلام والمسلمين هى « علم التوحيد » ـ علم الكلام الإسلامى ـ الذى تبلور منذ النصف الثانى للقرن الهجرى الأول . .

ولكن ترجمة هذه الفلسفة اليونانية ـ وخاصة عقلانية أرسطو (٣٨٤ - ٣٢٢ ق . م) ـ كان استعانة إسلامية « بسلاح العقلانية » اليونانية للرد على « الغنوصية اليونانية » ، والتى مثلت الخطر الأكبر المهدد لوسطية الإسلام ـ الجامعة بين العقل والنقل ـ . . تلك الغنوصية المغرقة فى الباطنية ، والتى سبق لها أن أخرجت النصرانية من إطار التوحيد والتنزيه إلى متاهات الحلول والاتحاد والتجسيد .

لقد ترجم المسلمون عقلانية اليونان ليردوا بها على غنوصية اليونان ، كما نستشهد نحن اليوم بشهادات الغربيين المنصفين للإسلام لنرد بها على افتراءات الغربيين الذين ناصبوا الإسلام العداء . .

فهذه الفلسفة اليونانية ـ وخاصة عقلانية أرسطو ـ قد ترجمها

المسلمون كرد يونانى على المفتونين بكل ما يأتى من قبل اليونان! . . وليس لتكون فلسفة الإسلام والمسلمين .

ولقد شهد على هذه الحقيقة ـ التى يجهلها كثيرون ـ المستشرق الألمانى « كارل هينريش بيكر » (١٨٧٦ - ١٩٣٩م) فقال : « . . لقد كان الغنوص يحارب الإسلام دينيًّا وسياسيًّا ، وفى هذا النضال استعان الإسلام بالفلسفة اليونانية ، وعنى بإيجاد عالم من العلوم الدينية العقلية . . فكأن الإسلام الرسمى قد تحالف إذًا مع التفكير اليونانى والفلسفة اليونانية ضد « الغنوص » الذى كان خليطًا من المذاهب القائمة على النظر والمنطق ، وعلى مذاهب الخلاص ، ومن هنا نستطيع أن نفسر حماسة الخليفة المأمون (١٧٠-٢١٨هـ- ٧٨٦-٨٣٣م) للعمل على ترجمة أكبر عدد ممكن من مؤلفات الفلاسفة اليونانيين إلى العربية .. »[١].

ولقد نبه على هذه الحقيقة ابن سينا (٣٧٠ - ٤٢٨هـ- ٩٨٠ - ١٠٣٧م) فى مقدمة « الشفاء » . . وابن طفيل (٤٩٤ - ٥٨١هـ - ١١٠٠ - ١١٨٥م) فى مقدمة « حى بن يقظان »[٢].

* * *

---

(١) بكر (وارث ووارث) ـ بحث منشور بكتاب (التراث اليونانى فى الحضارة الإسلامية) ص ٧ : ١١، ترجمة : دكتور عبد الرحمن بدوى ، ط « القاهرة » سنة ١٩٦٥م .

(٢) انظر كتابنا (الغزو الفكرى وهم أم حقيقة؟) ص ٢٣٣ : ٢٤٣ . ط دار الشروق « القاهرة » سنة ١٩٨٩م .

لكن ترجمة هذه الفلسفة اليونانية قد أضفت على الفكر اليوناني ـ وهو فكر لاديني عند شريحة من فلاسفة الإسلام ـ هالة قاربت القداسة . . حتى لقد أصبح « المعلم الأول » وهو اللقب الشائع لأرسطو ، الذى قدموه « كمعلم أول » للإنسانية . . وليس فقط لليونان ! . .

وعلى الرغم من أن هذه الشريحة ـ من فلاسفة المسلمين ـ قد ظل تأثيرها بعيدًا عن جمهور الأمة . . إلا أن فكرها هذا قد أزعج قطاعًا من قادة علماء الإسلام ، فولّد رد الفعل الذى تمثل فى تبلور « السلفية » كفرقة وتيار فكرى ، اعتصم بالنصوص الدينية . . ولا شىء غير النصوص ! . .

لقد أذَّن هؤلاء القادة العلماء فى الجمهور : أنه لابد من العودة إلى إسلام السلف ، الإسلام الذى مضى وسلف ، الإسلام الذى أصبح « غريبًا » فى مناخ فكرى تفلسف وقدم العقل وبراهينه على النصوص والمأثورات ، وأعمل الرأى والقياس والتأويل فى هذه النصوص وتلك المأثورات . . وكان رأس هؤلاء الأعلام ـ أعلام الحركة السلفية ـ إمامها الأول والأبرز ، الإمام أبو عبد الله أحمد ابن حنبل (١٦٤ - ٢٤١هـ ٧٨٠ - ٨٥٥م) . . الذى كان ـ كما كان خصومه ـ « ظاهرة عباسية » ، بمعنى أن تبلور هذا الواقع الجديد وتلك التيارات الفكرية الجديدة ، إنما حدث فى ظل حكم دولة بنى العباس . .

كان الإمام أحمد مثالاً فى الورع . . أشبه ما يكون « بقراء » الصحابة ، قبل أن يعرف عالم الإسلام « الفقهاء » و« المتكلمين » ، فضلاً عن « النظار من الفلاسفة والحكماء » . . كان ـ كما يصفه ابن قيم الجوزية (٦٩١ - ٧٥١هـ - ١٢٩٢ - ١٣٥٠م) ـ : « عن الدنيا ما كان أصبره ، وبالماضين ما كان أشبهه ، أتته البدع فنفاها ، والدنيا فأباها . . »[١] .

ولقد صاغ الإمام أحمد منهج السلفية ـ المنهج النصوصى ـ الذى يأخذ الإسلام ، أصولاً وفروعًا ، من النصوص والمأثورات ، وذلك فى مواجهة منهج متكلمى المعتزلة ـ معتزلة بغداد ـ الذين كان للعقل والتأويل شأن عظيم فى المنهج الذى أخذوا بواسطته الإسلام . .

ولقد بلغ من اتباع الإمام أحمد للنصوص والمأثورات ـ ولها وحدها ـ الحد الذى جعله لا يرجح بالرأى أو العقل أو القياس[٢] ، مأثورة على أخرى ، عندما تتعدد وتتضارب وتتعارض المأثورات فى الأمر الواحد والقضية الواحدة ، فكان

---

(١) ابن القيم (إعلام الموقعين) ١٣٧/١. ط « بيروت » سنة ١٩٧٣م .

(٢) الرأى هو : « إجالة الخاطر فى المقدمات التى يرجى منها إنتاج المطلوب » . أما القياس فهو : « الجمع بين الأصل والفرع فى الحكم ، وذلك بتعدية الحكم من المنصوص عليه إلى غيره ـ الذى لا نص فيه ـ لاتحاد العلة » .

يفتى بالحكمين المختلفين لأن لديه مأثورتين مختلفتين فى الموضوع ! . . وبعبارة ابن القيم : « فإن الصحابة إذا اختلفوا على قولين جاء عن ابن حنبل فى المسألة روايتان »[1] ! .

أما أركان هذا المنهج النصوصى وأصوله ، كما صاغها إمام السلفية ، فهى خمسة ، يذكرها ابن القيم بهذا الترتيب :

الأصل الأول : النصوص : فإذا وجد النص أفتى به ولم يلتفت إلى ما خالفه ولا من خالفه كائنًا من كان . . ولم يكن يقدم على الحديث الصحيح عملاً ولا رأيًا ولا قياسًا ولا قول صاحب ولا عدم علمه بالمخالف .

الأصل الثانى : ما أفتى به الصحابة : فإنه إذا وجد لبعضهم فتوى ، لا يعرف له مخالف منهم فيها لم يعْدُها إلى غيرها . . ولم يقدم عليها عملاً ولا رأيًا ولا قياسًا . .

الأصل الثالث : إذا اختلف الصحابة تخير من أقوالهم ما كان أقربها إلى الكتاب والسنة ، ولم يخرج عن أقوالهم ، فإن لم يتبين له موافقة أحد القولين حكى الخلاف فيها ، ولم يجزم بقول . .

الأصل الرابع : الأخذ بالمرسل والحديث الضعيف : إذا لم

---

(١) إعلام الموقعين ١/٢٩ .

يكن فى الباب شىء يدفعه . وهو الذى رجحه . . (الحديث الضعيف) [1] ـ على القياس .

الأصل الخامس : القياس للضرورة : فإذا لم يكن عنده فى المسألة نص ، ولا قول للصحابة ، أو واحد منهم ، ولا أثر مرسل أو ضعيف ، عدل إلى القياس ، فاستعمله للضرورة . .

هذه هى الأصول الخمسة لمنهج الإمام أحمد . . وهى تعتمد وتدور ، أولاً وقبل كل شىء آخر ، بل وأخيرًا ، على النصوص والمأثورات وتقف عند هذه النصوص والمأثورات ، وتنكر استخدام الرأى والقياس ، فضلاً عن العقلانية والتأويل ، حتى فى ترجيح نص على آخر من هذه النصوص .

لقد كان الإمام أحمد يسمى « النص » : « الإمام »! . . وكما يقول ابن القيم ، معقبًا على أصول منهجه هذا : فإنه « كان شديد الكراهة والمنع للإيتاء بمسألة ليس فيها أثر عن السلف ، ولقد قال لبعض أصحابه : « إياك أن تتكلم فى مسألة ليس لك فيها إمام . . » [2] .

---

(١) الحديث الضعيف ـ عند ابن حنبل ـ كما يقول ابن القيم : هو المقابل للصحيح ، وقسم من أقسام الحديث الحسن ، فهو ليس الضعيف بالمعنى المتعارف عليه عند المتأخرين من علماء الحديث .

(٢) (إعلام الموقعين) . ١/٢٩ - ٣٣ .

ويروى عنه ابنه عبد الله ، فيقول : « سمعت أبى يقول : الحديث الضعيف أحب إلىّ من الرأى . . » .

وعندما سأله ابنه عبد الله « عن الرجل يكون ببلد لا يجد فيه صاحب حديث لا يعرف صحيحه من سقيمه ، وأصحاب رأى ، فمن يستفتى ويسأل؟ قال : يسأل أصحاب الحديث ، ولا يسأل أصحاب الرأى ، ضعيف الحديث أقوى من الرأى »![1] .

وانطلاقًا من هذا المنهج النصوصى ، الذى لا يلتفت لغير المأثورات ، رأت هذه السلفية النصوصية أن علماء أمة محمد ﷺ منحصرون فى النصوصيين ، فهم قسمان : حفاظ الحديث ، والفقهاء[2] . .

ورأت ، كذلك ، أن النصوص والمأثورات قد حوت كل شىء من أمور الدين والدنيا ، وأن « الرسول ﷺ قد بين كل شىء ، وأنه قد توفى وما طائر يقلب جناحيه فى السماء إلا ذكر للأمة منه علمًا ، وعلمهم كل شىء . . »![3] .

والنصوص ، التى جعلها هذا المنهج السلفى مصدرًا وحيدًا ، قد شملت ـ إلى جانب الكتاب والسنة ـ أقوال صحابة رسول الله ﷺ فهم « الذين حازوا قصبات السباق ، واستولوا على الأمر ،

---

(١) إعلام الموقعين ١/٧٦ ، ٧٧ .
(٢) المصدر السابق ١/٨ ، ٩ .
(٣) المصدر السابق ١/٣٧٥ .

فلا طمع لأحد من الأمة بعدهم فى اللحاق . . فأى خصلة خير لم يسبقوا إليها؟! وأى خطة رشد لم يستولوا عليها؟! . . لقد أيدوا قواعد الإسلام فلم يدعوا لأحد بعدهم مقالاً![1] . . وكانت أفهامهم فوق أفهام جميع الأمة وعلمهم بمقاصد نبيهم ﷺ وقواعد دينه وشرعه أتم من علم كل من جاء بعدهم . . »![2].

وبسبب من « المثالية . . والقداسة » التى أضفاها هذا المنهج السلفى على النصوص ـ كل النصوص ـ امتدت هذه « المثالية » إلى العصر الذى قيلت فيه هذه النصوص ، وشاع فى الحركة السلفية تعظيم الماضى ، وزاد ذلك التعظيم كلما ازداد هذا الماضى إيغالاً فى القدم واقترابًا من عصر صحابة رسول الله ﷺ ، فكان أن قرروا « أن فتاوى الصحابة أولى أن يؤخذ بها من فتاوى التابعين ، وفتاوى التابعين أولى من فتاوى تابعى التابعين ، وهلم جرًّا . وكلما كان العهد بالرسول أقرب كان الصواب أغلب ، فإن التفاوت بين علوم المتقدمين والمتأخرين كالتفاوت الذى بينهم فى الفضل والدين . . »[3].

* * *

(١) إعلام الموقعين ١/٥ ، ٦ .

(٢) ابن القيم (الطرق الحكمية فى السياسة الشرعية) ص ١٧٨ . تحقيق : دكتور محمد جميل غازى . ط « القاهرة » سنة ١٩٧٧م .

(٣) (إعلام الموقعين) ١/١١٨ .

هكذا ، على هذا النحو أضفت «السلفية النصوصية» المثالية والقداسة على النصوص والمأثورات ، ووقف منهجها النصوصى عند هذه النصوص والمأثورات . . بل لقد وقف ـ هذا المنهج النصوصى ـ عند ظواهر هذه النصوص ، عندما رفض أن يعمل فيها الرأى أو الاجتهاد أو القياس أو التأويل[1] ، حتى عندما كانت تتعارض وتتناقض هذه المأثورات ومضامينها . . .

ولقد روى أعلام الدعوة السلفية عن إمامهم أحمد بن حنبل الكثير الذى يدعم «المنهج النصوصى» ويزكيه ، ورووا عنه ـ كذلك ـ شعرًا يقول فيه :

دين النبى محمد آثار — نعم المطية للفتى الأخبار
لا تخدعن عن الحديث وأهله — فالرأى ليل والحديث نهار
ولربما جهل الفتى طرق الهدى — والشمس طالعة لها أنوار

ورووا عن بعض أعلامهم أيضًا :

العلم : قال الله قال رسوله — قال الصحابة ليس خلف فيه
ما العلم نصبك للخلاف سفاهة — بين النصوص وبين رأى سفيه
كلا ولا نصب الخلاف جهالة — بين الرسول وبين رأى فقيه

---

(١) التأويل : هو «صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله ، إذا كان هذا المحتمل موافقًا للكتاب والسنة غير مخل بعادة لسان العرب فى التجوز» .

كــلا ولا رد النصــوص تعمــدًا حــرًّا مــن التجســيم والتشــبيه
حاشا النصوص من الذى رميت به من فرقــة التعطيــل والتمويــه[1]

* * *

هكذا تبلورت السلفية النصوصية الأولى - كفرقة ومدرسة وتيار - على يد الإمام الورع أحمد بن حنبل . كرد فعل نصوصى على عقلانية اليونان المنفلتة من النصوص الدينية . . وعلى الذين تأثروا بهذه العقلانية اليونانية من متكلمى الإسلام . . ولذلك حرمت هذه السلفية النصوصية لا الفكر اليونانى فقط بل وحتى علم الكلام ! . .[2] .

---

(١) إعلام الموقعين جـ١ ص ٧٩/١ .

(٢) جدير بالذكر أن (النصوص) - فى أى منهج - ليست عيبًا . . فليس هناك دين ولا فلسفة ولا مدرسة فكرية بلا نصوص . . بل إن الذين يهاجمون النصوص يعتمدون على « نصوص »! . . وإنما النقد يوجه إلى العزوف عن استخدام مناهج النظر فى فقه النصوص . . وإلى التوقف عند ظواهر النصوص دون تفسيرها فى ضوء المقاصد ، التى جاءت النصوص لتحقيقها .

- ٣ -

تطور السلفية

هناك ظاهرة ـ طبيعية ـ فى « تاريخ الأفكار » التى مثلت مقولات ونظريات الفرق الإسلامية والمدارس والتيارات الفكرية فى تاريخنا الحضارى . . هى ظاهرة « التطور » الذى حدث لهذه الأفكار والمقولات والنظريات . . وللمناهج التى استخدمها العلماء فى إبداع هذه الأفكار . . وهو تطور طبيعى ، بحكم تغير الدوافع . . والمقاصد . . والوقائع . . والملابسات . .

● فالأشعرية : التى بدأت ـ لدى إمامها أبو الحسن الأشعرى (٢٦٠ - ٣٢٤هـ - ٧٣٦ - ٨٧٤م) « رد فعل » شديد المحافظة إزاء عقلانية المعتزلة ـ وخاصة معتزلة بغداد ، الذين تأثروا بالفكر اليونانى . . هذه الأشعرية قد تطورت تطوراً كبيراً لدى جيل المجددين لها : من مثل : -

- الباقلانى ، أبو بكر محمد بن أبى الطيب (٤٥٣هـ - ١٠١٣م) .

- والجوينى ، إمام الحرمين ، أبو المعالى ، عبد الملك ابن عبد الله بن يوسف (٤١٩ - ٤٧٨هـ - ١٠٢٨ - ١٠٨٥م).

- وحجة الإسلام الغزالى ، أبو حامد محمد بن محمد ابن محمد (٤٥٠ - ٥٠٥هـ - ١٠٥٨ - ١١١١م) .

الذين خرجوا بالأشعرية من « رد الفعل » إلى « الفعل » . . والذين كانوا بحق أبرز الفرسان وأعظم البناة لصرح الأشعرية - كمذهب .. ومدرسة .. وتيار - استقطب جمهور الأمة الإسلامية .

وفى ميدان التطوير الذى حدث لقواعد الأشعرى ونهجه أعطى هؤلاء الفرسان - وخاصة الباقلانى والغزالى - للأشعرية جرعة من « العقلانية » لا نغالى إذا قلنا إنها اقتربت بها من عقلانية معتزلة البصرة - قبل تأثر المعتزلة بعقلانية اليونان - . .

ففى عصر هؤلاء المجددين للأشعرية كان نجم الاعتزال قد شحب ضوؤه - اللهم إلا تلك الصحوة التى مثلها قاضى القضاة عبد الجبار بن أحمد (٤١٥هـ - ١٠٢٥م) وتلامذته ، والتى تركزت فى الدولة البويهية بالمشرق ، وكانت الساحة - من حول الأشعرية - تزخر بالسلفية النصوصية من جانب ، وبالفلسفة والفلاسفة من جانب آخر ، فنمت عقلانية الأشعرية ، وتطورت « بوسطيتها » حتى اقتربت من عقلانية المعتزلة الأولى ووسطيتها فى عدد من المواقف والمشكلات . . حدث ذلك بحكم قانون التوازن الفكرى فى المجتمع والأمة والحضارة ، وهو القانون الذى تتوقف على فعله وفعاليته صحوة الحضارة وحياتها ، أو غفوتها ، وسلوكها طريق الجمود فالتراجع فالانحلال .

فعند الباقلانى نجد الاحتكام إلى المنطق ، والجدل النظرى ، والأدلة والبراهين العقلية ، أكثر مما نجد الوقوف عند أدلة السمع والنصوص والمأثورات[1] . . وذلك بعد أن كان الأشعرى يستخدمهما معًا ـ أدلة العقل والنقل ـ على نحو يشعر ، لا بوقوفه فقط بينهما مستفيداً منهما ومستعينًا بهما ، بل وبتغليبه حجج النقل على براهين العقل ..

وعند الغزالى تتحرك « الإضافة العقلانية » « بوسطية » الأشعرى . . فبعد أن كانت « وسطية » بين « العقل » و« النقل » نراها « الوسطية » التى تمزجهما معًا . . وبعد أن كانت تسلم بإمكانية تعارضهما ، ومن ثَمَّ تقول بالانحياز إلى « النقل » عند حدوث هذا التعارض ، رأيناها تحكم حكمًا جازمًا بنفى تعارض العقل والنقل ، سالكة سبل تأويل النقل إن هو تعارض ظاهره مع برهان العقل ، حتى يتفق وهذا البرهان ، ومنبهة على عدد من الشروط والمواصفات التى لابد منها للاعتداد بالنص فى ميدان البرهنة والحجاج . .

---

(١) انظر مقدمة تحقيق الأستاذين محمود محمد الخضيرى ، دكتور محمد عبد الهادى أبو ريدة لكتاب الباقلانى (التمهيد فى الرد على الملحدة والمعطلة والرافضة والخوارج والمعتزلة) ص ١٥ : ٢٦ ط « القاهرة » سنة ١٩٤٧م .

يقول الغزالى ـ معبراً عن هذا التطور الذى أصاب «الأشعرية» عندما يتحدث عن منهج «عصابة أهل الحق والسنة» إزاء الموقف من «العقل» و«النقل» وعن مذهبهم فى التأليف بينهما، والتوفيق ـ الذى يسميه ـ أحيانًا ـ «التلفيق» بينهما ـ أى جدلهما ونسجهما ! ـ يقول :

«إنهم اطلعوا على طريق التلفيق بين مقتضيات الشرائع وموجبات العقول[1]، وتحققوا أن لا معاندة بين الشرع المنقول والحق المعقول، وعرفوا أن من ظن من الحشوية وجوب الجمود على التقليد، واتباع الظواهر، ما أتوا به إلا من ضعف العقول وقلة البصائر، وأن من تغلغل من الفلاسفة وغلاة المعتزلة[2] فى تصرف العقل، حتى صادموا قواطع الشرع، ما أتوا به إلا من خبث الضمائر. فميل أولئك إلى التفريط، وميل هؤلاء إلى الإفراط، وكلاهما بعيد عن الحزم والاحتياط. بل الواجب المحتوم فى قواعد الاعتقاد : ملازمة الاقتصاد، والاعتماد على الصراط المستقيم، فكلا طرفى قصد الأمور ذميم.

---

(١) لاحظ الفارق الدقيق، والموحى، بين «المقتضيات» ـ فى جانب الشرائع ـ و«الموجبات» فى جانب العقول.

(٢) فى مقابل الحشوية ـ النصوصيين ـ يضع الفلاسفة وغلاة المعتزلة.. وليس كل المعتزلة، وإنما الذين تأثروا باليونان.

وأنى يستتب الرشاد لمن يقنع بتقليد الأثر والخبر ، وينكر مناهج البحث والنظر ،أو لا يعلم أنه لا مستند للشرع إلا قول سيد البشر ﷺ وبرهان العقل هو الذى عُرف به وصدقه فيما أخبر ،وكيف يهتدى للصواب من اقتفى محض العقل واقتصر ؟ وما استضاء بنور الشرع ولا استبصر؟ فليت شعرى! كيف يفزع إلى العقل من حيث يعتريه العىّ والحصر؟ . أو لا يعلم أن خطو العقل قاصر؟ وأن مجاله ضيق منحصر؟ . **هيهات ، قد خاب على القطع والبتات ، وتعسر بأذيال الضلالات من لم يجمع بتأليف الشرع والعقل هذا الشتات . فمثال العقل : البصر السليم عن الآفات والآذاء ، ومثال القرآن : الشمس المننشرة الضياء . فأخلق بأن يكون طالب الاهتداء المستغنى إذا استغنى بأحدهما عن الآخر فى غمار الأغبياء!. فالمعرض عن العقل ، مكتفيًا بنور القرآن ، مثاله : المتعرض لنور الشمس مغمضًا للأجفان ! ، فلا فرق بينه وبين العميان ! . فالعقل مع الشرع نور على نور**[1] .

وهذا الجمع والتأليف بين العقل والنقل ، لا يدع الغزالى مجالاً للشك فى أن العقل هو الحاكم والحكم فيه إذا ما لاح التعارض بين ظواهر النصوص وبراهين العقول . .

---

(١) الغزالى (الاقتصاد فى الاعتقاد) ص٢، ٣ . ط «القاهرة» مكتبة صبيح ، بدون تاريخ .

– فالنصـوص السـمعية ، ذات الحجيـة ، لابـد مـن أن تكـون «قاطعة فى متنها ومستندها ، لا يتطرق إليها احتمال» .

– والشرط فى التقيد «بالسمعيات» أن يحكم العقل «بجـواز» مـدلولاتها . .أمـا إذا قضـى باسـتحالتها فالواجـب تأويـل هـذه «السمعيات» .

– وإذا توقف العقل فلم يقطع «بالجواز» أو «الاستحالة» إزاء نص من النصوص ، صدقنا به حتى يتمكن العقل من القطع فيه . .

–وكل النصوص الموحية بما يخـالف الـبراهين العقليـة ، إمـا أنها غير صحيحة . . وإما أنها قابلة للتأويـل ، يقـرر الغـزالى هـذه الحقائق فيقول :

«وكل ما ورد السمع به ، ينظر ، فإن كان العقل مجـوزًا لـه وجب التصديق به قطعًا ، وإن كانت الأدلة السمعية قاطعة فـى متنها ومستندها ، لا يتطرق إليها احتمال وجب التصديق بـهـا . . وأما ما قضى العقل باستحالته فيجـب فيـه تأويـل مـا ورد السمـع بـه ، ولا يتصور أن يشمل السمع على قاطع مخـالف للعقـول . وظـواهر أحاديـث التشـبيه أكثرهـا غـير صـحيحة ، والصحيح منها ليس بقاطع ، بـل قابـل للتأويـل . فـإن توقـف العقل فى شىء من ذلك فلم يقض فيـه باسـتحالة ولا جـواز ،

وجب التصديق لأدلة السمع ، فيكفى فى وجوب التصديق انفكاك العقل عن القضاء بالإحالة ، وليس يشترط اشتماله على القضاء بالتجويز[(١)] .

هكذا يقرر الغزالى ويقطع بتآخى العقل والنقل فى عبارات لا ينقصها الحسم والوضوح حتى ليجد القارئ شبهًا كبيرًا بين صياغته هذه ونظيرتها عند ابن رشد (٥٢٠ - ٥٩٥ هـ - ١١٢٦ - ١١٩٨م) التى يقول فيها :

« إنا ، معشر المسلمين نعلم ، على القطع أنه لا يؤدى النظر البرهانى إلى مخالفة ما ورد به الشرع ، فإن الحق لا يضاد الحق ، بل يوافقه ويشهد له ، ونحن نقطع قطعًا أن كل ما أدى إليه البرهان ، وخالفه ظاهر الشرع ، أن ذلك الظاهر يقبل التأويل على قانون التأويل العربى . . »[(٢)] .

لقد كان هذا تطورًا واضحًا فى عقلية « الأشعرية » ونهجها ، وتطويرًا للقواعد التى وضعها مؤسسها أبو الحسن الأشعرى ، من قبل البناة الذين رفعوا هذه القواعد وبلوروا بناءها مذهبا متكاملاً ..

---

(١) الاقتصاد فى الاعتقاد ص ١٢١ ، ١٢٢ .

(٢) ابن رشد (فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال) ص٣١ : ٣٣ . دراسة وتحقيق : دكتور محمد عمارة ط « دار المعارف » سنة ١٩٧٢م .

ويشهد لهذه الحقيقة ، أن هذا التطور والتطوير كان يلقى قدرًا من الرفض والنفور من قبل أشاعرة وقفوا عند قواعد أبى الحسن لا يتعدونها : . . ربطهم إليها «التعصب المذهبى» الذى يصيب «عامة» أتباع المذاهب ، بل والكثير من «خاصة» هؤلاء الأتباع ! . . ولذلك وجدنا الغزالى وهو يوجه النقد لهذا «التعصب المذهبى» وجمهوره ، يسلك فريقًا من الأشعرية ضمن من يوجه إليهم الانتقاد ، فيقول فى نص يبلغ به القمة فى العقلانية واتساع الأفق :

« .. وأما اتباع العقل الصرف ، فلا يقوى عليه إلا أولياء الله تعالى ، الذين أراهم الحق حقًّا ، وقواهم على اتباعه .

وإن أردت أن تجرب هذا فى الاعتقادات ، فأورد على فهم «العامى المعتزلى» مسألة معقولة جلية ، فيسارع إلى قبولها ، فلو قلت له : إنه مذهب الأشعرى! لنفر وامتنع عن القبول ، وانقلب مكذبًا بعين ما صدق به! ، لما كان سيئ الظن بالأشعرى ، إذ كان قبح ذلك فى نفسه منذ الصبا ، وكذلك تقرر أمرًا معقولاً عند «العامى الأشعرى» ، ثم تقول له : إن هذا قول المعتزلى! فينفر عن قبوله ، بعد التصديق ، ويعود إلى التكذيب! .

ولستُ أقول هذا طبع «العوام» بل طبع أكثر من رأيته من المتوسمين باسم العلم ، فإنهم لم يفارقوا العوام فى أصل التقليد ،

بل أضافوا إلى تقليد المذهب تقليد الدليل ، فهم فى نظرهم لا يطلبون الحق ، بل يطلبون طريق الحيلة فى نصرة ما اعتقدوه حقًّا بالسماع والتقليد ، فإن صادفوا فى نظرهم ما يؤكد عقائدهم ، قالوا : قد ظفرنا بالدليل! وإن ظهر لهم ما يضعف مذهبهم قالوا : قد عرضت لنا شبهة! . فيضعون الاعتقاد المتلقف بالتقليد أصلاً ، وينبذون بالشبهة كل ما يخالفه ، وبالدليل كل ما يوافقه! . وإنما الحق ضده ، وهو : أن لا يعتقد شيئًا أصلاً وينظر إلى الدليل ، ويسمى مقتضاه : حقًّا ، ونقيضه : باطلاً .

وكل ذلك منشأه الاستحسان والاستقباح بتقديم الألفة والتخلق بأخلاقها منذ الصبا . . »[1] .

فمن منا ـ إذا صفت نفسه من سحب التعصب وكدر التحيز الأعمى وغبش التقليد والجمود ـ لا يمنح كل إعجابه لحجة الإسلام الغزالى على هذه الشهادة الصادقة ، التى تعدت حدود النقد لتيارات الفكر فى عصره إلى حيث أصبحت شهادة « نقد ذاتى » لتيارات الفكر ، على وجه العموم والإطلاق؟! .

واتساقًا مع هذا الموقف « العقلانى المستنير » كان رفض الغزالى لموقف أولئك المسارعين إلى « تكفير المخالفين » . . وفى ذلك قال :

---

(١) (الاقتصاد فى الاعتقاد) ص ٩٨ ، ٩٩ .

« . . والذى ينبغى أن يميل المحصل إليه : الاحتراز من التكفير ما وجد إليه سبيلاً ، فإن استباحة الدماء والأموال من المصلّين إلى القبلة ، المصرحين بقول : لا إله إلا الله محمد رسول الله ، خطأ والخطأ فى ترك ألف كافر فى الحياة أهون من الخطأ فى سفك محجمة من دم مسلم . . »[1].

هكذا انتقلت « الأشعرية » ــ على يد العلماء الأعلام الذين طوروها ـ من مرحلة « رد الفعل » إلى مرحلة « الفعل » . . فنمت فيها جرعة العقلانية ، التى استوعبت « الاعتدال الاعتزالى » . . وبهذا التطور ، الذى تجلت فيه كثير من معالم « الوسطية الإسلامية » ، استقطبت « الأشعرية » جمهور أمة الإسلام[2].

* * *

وكما حدث هذا التطور « الكيفى ـ والنوعى » للأشعرية ، على يد الغزالى وأقرانه . . حدث أيضًا للسلفية على يد كوكبة من العلماء الأعلام . . وفى مقدمتهم :

- أبو الوفاء بن عقيل (٤٣١-٥١٣هـ-١٠٤٠-١١١٩م)
- وشيخ الإسلام ابن تيمية (٦٦١-٧٢٨هـ-١٢٦٣-١٣٢٨م)

---

(١) الاقتصاد فى الاعتقاد ص ١٤٣ .

(٢) انظر : جلال محمد عبد الحميد موسى (نشأة الأشعرية وتطورها) ط « دار الكتاب اللبنانى ـ بيروت » سنة ١٩٧٠م .

- وابن قيم الجوزية (٦٩١-٧٥١هـ-١٢٩٢-١٣٥٠م)

● فبعد أن كان الفقه ـ فى «السلفية النصوصية» ـ هو «فقه النصوص» ـ ولا شيء غير النصوص ـ نجد تأكيد ابن القيم على «فقه الواقع» ، الذى هو الطريق إلى «فقه الواجب» ـ وإلى عقد القران بينهما . . وفى ذلك يقول :

إن هاهنا نوعان من الفقه ، لابد للحاكم منهما :

فقه فى أحكام الحوادث الكلية ، وفقه فى نفس الواقع وأحوال الناس . . ثم يطابق بين هذا وهذا ، فيعطى الواقع حكمة من الجواب ، ولا يجعل الواجب مخالفًا للواقع[(١)] . . فالمفتى والحاكم ـ «القاضى» ـ والعالم : من يتوصل بمعرفة الواقع والتفقه فيه إلى معرفة حكم الله ورسوله . . »[(٢)] .

● ولما كان هذا الواقع متغيرًا متطورًا . . أكد ابن القيم على تغير الفتاوى والأحكام واختلافها تبعًا لتغير الأزمنة والأمكنة والأحوال والنيات والعوائد . . وعقد لهذا المبحث الهام فصلاً فى كتابه «إعلام الموقعين» وصفه بأنه «فصل عظيم النفع جدًا»[(٣)] .. وبذلك تحرر العقل المسلم من أحكام السلف وفتاويهم ..

---

(١) (الطرق الحكمية فى السياسة الشرعية) ص ١٣٠ .

(٢) (إعلام الموقعين) ١/٨٧ ، ٨٨ .

(٣) المصدر السابق : ٣/٣ .

وانفتحت أمامه الآفاق لأحكام جديدة وفتاوى جديدة للواقع الجديد حتى ولو خالفت ما قرر السلف من فتاوى وأحكام . . وبذلك لم يعد ثبات النصوص قيدًا على تطور الفتاوى وتغير الأحكام . .

● وعند ابن عقيل وابن القيم نجد **إدخال السياسة ـ التى لم ترد بها نصوص فى صلب الشريعة ـ وهو انقلاب على « المنهج النصوصى » الذى قررته « السلفية الأولى ـ سلفية الإمام أحمد »ـ . . وذلك أن « مقاصد الشريعة » ـ التى تحدث عنها هذان الإمامان ـ هى المعيار .. وليس ـ فقط ـ « النصوص »**

إن مقاصد الشريعة هى : إقامة العدل ، وتحقيق المصالح ، ودفع المضار فى المجتمع ، ومن ثَمَّ فإن كل ما يحقق هذه المقاصد فهو « شرع وشريعة » أو جزء من « الشرع والشريعة » حتى ولو لم ينزل به الوحى ولم ينطق به الرسول . . فالمهم ألا تخالف « السياسة » النصوص . . وليس شرطًا أن تقف عند النصوص . .

وفى تقرير هذا التطور المنهجى الهام . . قدم ابن القيم بحثاً نفيسًا ـ تحت عنوان (اختلاف العلماء فى العمل بالسياسة) . . قال فيه : « وجرت فى ذلك مناظرة بين أبى الوفاء بن عقيل وبين بعض الفقهاء الشافعية :

فقال ابن عقيل : العمل بالسياسة هو الحزم ، ولا يخلو منه إمام . .

فقال الآخر : لا سياسة إلا ما وافق الشرع . .

فقال ابن عقيل : السياسة : ما كان من الأفعال بحيث يكون الناس معه أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد ، وإن لم يشرعه الرسول ولا نزل به وحى .

فإن أردت بقولك : « لا سياسة إلا ما وافق الشرع » ، أى لم يخالف ما نطق به الشرع ، فصحيح ، وإن أردت : ما نطق به الشرع ، فغلط وتغليط للصحابة ، فقد جرى من الخلفاء الراشدين من القتل والمثل (التمثيل) ـ ما لا يجحده عالم بالسير ، ولو لم يكن إلا تحريق المصاحف ، كان رأيًا اعتمدوا فيه على المصلحة ، وكذلك تحريق علىّ ـ كرم الله وجهه ـ الزنادقة فى الأخاديد ، عندما قال :

لما رأيت الأمر أمرًا منكرًا أجججت نارى ودعوت « قنبرا »[1].

ونفى عمر بن الخطاب لنصر بن حجاج . . من المدينة ، عندما خشى منه فتنة نساء المجاهدين المقاتلين . .

وبعد أن يورد ابن القيم نص حوار ابن عقيل مع الفقيه الشافعى ، وهو الحوار الذى يقرر فيه ابن عقيل أن « السياسة » التى لم تخالف ما نطق به الشرع ، والتى تستجيب « للمصلحة » ، هى شرع ، اتسع لها وبها مضمون مصطلح « الشريعة » . . ، بعد أن يورد ذلك ، يعقب فيقول :

---

(١) قنبر : غلام على بن أبى طالب .

« .. وهذا موضع مزلة أقدام ، ومضلة أفهام ، وهو مقام ضنك فى معترك صعب ، فرط فيه طائفة فعطلوا الحدود ، وضيعوا الحقوق ، وجرأوا أهل الفجور على الفساد ، وجعلوا الشريعة قاصرة لا تقوم بمصالح العباد ، وسدوا على أنفسهم طرقًا صحيحة من الطرق التى يعرف بها المحق من المبطل ، وعطلوها ، مع علمهم وعلم الناس بها أنها أدلة حق ، ظنًّا منهم منافاتها لقواعد الشرع .

والذى أوجب لهم ذلك نوع تقصير فى معرفة حقيقة الشريعة ، والتطبيق بين الواقع وبينها ، فلما رأى ولاة الأمر ذلك وأن الناس لا يستقيم أمرهم إلا بشىء زائد على ما فهمه هؤلاء من الشريعة ، فأحدثوا لهم قوانين سياسية تنتظم بها مصالح العالم ، فتولد من تقصير أولئك فى الشريعة ، وإحداث هؤلاء ما أحدثوه من أوضاع سياستهم شر طويل ، وفساد عريض ، وتفاقم الأمر وتعذر استدراكه . وأفرط فيه طائفة أخرى ، فسوغت منه ما يناقض حكم الله ورسوله . وكلا الطائفتين أُتيت من قبل تقصيرها فى معرفة ما بعث الله به رسوله ، **فإن الله أرسل رسله وأنزل كتبه ليقوم الناس بالقسط ، وهو العدل الذى قامت به السموات والأرض ، فإذا ظهرت أمارات الحق ، وقامت أدلة العدل ، وأسفر صبحه بأى طريق كان ، فثم شرع الله ودينه ورضاه وأمره ، والله**

تعالى لم يحصر طرق العدل وأدلته وأماراته فى نوع واحد وأبطل غيره من الطرق التى هى أقوى منه وأدل وأظهر ، بل بين ـ بما شرعه من الطرق ـ أن مقصوده : إقامة الحق والعدل وقيام الناس بالقسط ، فأى طريق استخرج بها الحق ومعرفة العدل وجب الحكم بموجبها ومقتضاها ، والطرق أسباب ووسائل لا تراد لذواتها ، وإنما المراد غاياتها ، التى هى المقاصد ، ولكن نبه بما شرعه من الطرق على أسبابها وأمثالها ، ولن تجد طريقًا من الطرق المثبتة للحق إلا وهى شرعة وسبيل للدلالة عليها . وهل يظن بالشريعة الكاملة خلاف ذلك ؟! . .

إننا لا نقول : إن السياسة العادلة مخالفة للشريعة الكاملة ، بل هى جزء من أجزائها وباب من أبوابها ، وتسميتها سياسة أمر اصطلاحى ، وإلا فإذا كانت عدلاً فهى من الشرع . .

وتقسيم بعضهم طرق الحكم إلى : شريعة ، وسياسة ، كتقسيم غيرهم الدين إلى : شريعة ، وحقيقة ، وكتقسيم آخرين الدين إلى : عقل ونقل . وكل ذلك تقسيم باطل . بل السياسة ، والحقيقة ، والطريقة ، والعقل ، كل ذلك ينقسم إلى قسمين : صحيح ، وفاسد ، فالصحيح قسم من أقسام الشريعة ، لا قسيم لها ، والباطل ضدها ومنافيها ..

ومن له ذوق فى الشريعة ، واطلاع على كمالها وتضمنها لغاية مصالح العباد فى المعاش والمعاد ، ومجيئها بغاية العدل الذى يسع الخلائق ، وأنه لا عدل فوق عدلها ، ولا مصلحة فوق ما تضمنته من المصالح ، تبين له أن السياسة العادلة جزء من أجزائها ، وفرع من فروعها ، وأن من أحاط علماً بمقاصدها ، ووضعها موضعها ، وحسن فهمه فيها ، لم يحتج معها إلى سياسة غيرها البتة . فإن السياسة نوعان :

سياسة ظالمة : فالشريعة تحرمها .

وسياسة عادلة : تخرج الحق من الظالم الفاجر ، فهى من الشريعة ، علمها من علمها ، وجهلها من جهلها . . وهذا أصل من أهم الأصول وأنفعها . . »[(١)] .

هكذا تطور الموقف السلفى إزاء هذه القضية الهامة . . فبعد الوقوف عند النصوص . . ولا شىء غير النصوص . . وبعد القول بأن « النصوص محيطة بأحكام الحوادث ، ولم يحلنا الله ولا رسوله على رأى ولا قياس ، بل قد بين الأحكام كلها ، والنصوص كافية وافية بها . . وفيها غنية عن كل رأى وقياس وسياسة واستحسان . . »

---

(١) (إعلام الموقعين) ٣٧٢/٤ ، ٣٧٣ ، ٣٧٥ ، و(الطرق الحكمية) ص ١٧ - ١٩ ، ٥٠ .

بعد هذا الموقف . . والمنهج . . والقول . . تطور المنهج السلفى إلى القول بأن السياسة العادلة هى قسم من الشريعة وجزء منها ، حتى ولو لم ينزل بها وحى ولم ينطق بها رسول . . أى حتى وإن كانت زائدة على النصوص . . المهم ألا تكون مخالفة للنصوص . .

* * *

● أما شيخ الإسلام ابن تيمية ـ والذى مثل « فيلسوف السلفية »، وأبرز مجدديها . . فإننا نجد لديه :

- **انتصاراً للعقل والعقلانية** . . يقول فيه :

« إن ما عرف بصريح العقل لا يُتَصَوَّر أن يعارضه منقول صحيح قط . . وقد تأملت ذلك فى عامة ما تنازع الناس فيه فوجدت ما خالف النصوص الصحيحة شبهات فاسدة يعلم بالعقل بطلانها ، بل يُعلم بالعقل ثبوت نقيضها الموافق للشرع .

وهذا تأملتُه فى مسائل الأصول الكبار ، كمسائل التوحيد والصفات ومسائل القدر والنبوات والمعاد وغير ذلك .

ووجدتُ ما يُعرف بصريح العقل لم يخالفه سمع قط ، بل السمع الذى يُقال إنه يخالفه إما حديث موضوع أو دلالة ضعيفة فلا يصلح أن يكون دليلاً لو تجرد عن معارضة العقل الصريح ، فكيف إذا خالفه صريح المعقول؟ .

ونحن نعلم أن الرسل لا يخبرون بمحالات العقول ، بل يخبرون بمجازات العقول، فلا يخبرون بما يعلم العقل انتفاءه، بل يخبرون بما يعجز العقل عن معرفته»[1] . .

والقول كلما كان أفسد فى الشرع كان أفسد فى العقل ، فالحق لا يتناقض ، والرسل إنما أخبرت بحق ، **والله فطر عباده على معرفة الحق ، والرسل بعثت بتكميل الفطرة لا بتغيير الفطرة .**

قال الله تعالى : ﴿ **سَنُرِيهِمْ ءَايَـٰتِنَا فِى ٱلْـَٔافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ** ﴾ (فصلت:٥٣) ـ فأخبر أنه سيريهم الآيات الأفقية والنفسية المبينة لأن القرآن الذى أخبر به عباده حق ، فتتطابق الدلالة القرآنية والبرهانية العيانية ، ويتصادق موجب الشرع المنقول والنظر المعقول»[2] .

فالعقل الصريح قرين النقل الصحيح . . والحكمة أخت الشريعة . . والتعارض بينهما غير وارد البتة ، اللهم إلا إذا غابت الصراحة عن العقل أو غابت الصحة عن النقل . . لأن العقل الصريح لا يثمر إلا الحق . . وكذلك النقل الصحيح . . إذ المصدر واحد ، وهو الحق ، سبحانه وتعالى .

---

(١) ابن تيمية : (بيان موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول) ٨٣/١ ط «القاهرة» سنة ١٣٢١هـ .

(٢) ابن تيمية : (منهاج السنة النبوية) ٨٢/١. ط «القاهرة» سنة١٣٢١هـ .

- **كذلك نجد لدى ابن تيمية :**

- انتصاراً للتحسين والتقبيح بواسطة العقل . . يقول فيه :

« **وأكثر الطوائف على إثبات الحُسن والقُبح العقليين** . وهذا قول الحنفية ، ونقلوه أيضاً عن أبى حنيفة (٨٠ - ١٥٠هـ - ٦٩٩ - ٧٦٧م) نفسه ، وهو قول كثير من المالكية ، والشافعية ، والحنبلية ، كأبى الحسن التميمى (٣٧١هـ) وأبى الخطاب وغيرهما من أئمة أصحاب أحمد (١٦٤ - ٢٤١هـ - ٧٨٠ - ٨٥٥م) وكأبى على بن هريرة (٣٤٥هـ) وأبى بكر القفال الشاشى (٣٦٥هـ) وغيرهما من الشافعية . وكذلك من أصحاب مالك (٩٣ - ١٧٩هـ ٧١٢ - ٧٩٥م) وكذلك أهل الحديث ، كأبى نصر السجزى (٤٤٤هـ) وأبى القاسم سعد بن على الزَّنجانى (٤٧١هـ) وغيرهما .

بل هؤلاء ذكروا أن نفى ذلك هو من البدع التى حدثت فى الإسلام فى زمن أبى الحسن الأشعرى (٢٦٠ - ٣٢٤هـ - ٨٧٤ - ٩٣٦م) لما ناظر المعتزلة فى القدر بطريق الجهم بن صفوان (١٢٨هـ-٧٤٥م) ونحوه من أئمة الجبر ، فاحتج على هذا النفى .

قالوا : **وإلا فنفى الحُسن والقُبح العقليين مطلقاً لم يقله أحد من سلف الأمة ولا أئمتها** ، بل ما يؤخذ من كلام الأئمة

والسلف فى تعليل الأحكام وبيان حكمة الله فى خلقه وأمره ، وبيان ما فيما أمر الله به من الحُسن الذى يُعلم بالعقل وما فى مناهيه من القُبح المعلوم بالعقل ، ينافى قول النفاة .

والحُسن والقُبح من أفعال العباد يرجع إلى كون الأفعال نافعة لهم وضارة لهم ، وهذا مما لا ريب فيه أن يُعرف بالعقل ، لهذا اختار الرازى (٥٤٤ - ٦٠٦هـ - ١١٥٠ - ١٢١٠م) فى آخر أمره أن الحُسن والقُبح العقليين ثابتان فى أفعال العباد .

وأما إثبات ذلك فى حق الله تعالى ، فهو مبنىّ على معنى محبة الله ورضاه ، وغضبه وسخطه ، وفرحه بتوبة التائب ، ونحو ذلك .

وأما العقل ، فأخص صفات العقل عند الإنسان أن يعلم الإنسان ما ينفعه ويفعله ، ويعلم ما يضره ويتركه . والمراد بالحسن : هو النافع ، والمراد بالقبيح : هو الضار ، فكيف يقال : إن عقل الإنسان لا يميز بين الحسن والقبيح؟ وهل أعظم تفاضل العقلاء إلا بمعرفة هذا من هذا ؟ .

بل وجنس الناس يميل إلى من يتصف بالصفات الجميلة ، وينفر عمن يتصف بالقبائح ، فذاك يميل جنس الإنسان إلى سمع كلامه ورؤيته ، وهذا ينفر عن رؤيته وسمع كلامه . .

إن العقل يحب الحق ويلتذّ به ، ويحب الجميل ويلتذّ بـه ، وإن محبة الحمد والشكر والكرم هي من العقليات .. وإن للإنسان قوتين : قوة علمية ، فهي تحب الحق ، وقوة عملية ، فهي تحب الجميل ، والجميل هو الحَسَن ، والقبيح ضده .. »[1].

نعم . . هكذا تحدث شيخ الإسلام ابن تيمية عن قدرة العقل على التحسين والتقبيح . . أي إدراك الحسن والقبح في الأشياء . . بل وأكد أن هذا هو مذهب سلف هذه الأمة وأئمتها . . فأزال أوهاماً متراكمة في « عقول » خصومه وأنصاره أجمعين . . فهلا أعادوا قراءته؟! . . وهلا فقهوا عباراته الجميلة والعميقة التي يقول فيها :

« إن جنس الناس يميل إلى من يتصف بالصفات الجميلة ، وينفر عمن يتصف بالقبائح . . وإن العقل يحب الحق ويلتذّ به ، ويحب الجميل ويلتذّ به . . وإن للإنسان قوتين : قوة علمية ، فهي تحب الحق . وقوة عملية ، فهي تحب الجميل . والجميل هو الحَسَن ، والقبيح ضده . .

وهل أعظم تفاضل العقلاء إلا بمعرفة هذا من هذا ؟ . . فكيف يقال : إن عقل الإنسان لا يميز بين الحسن والقبيح »؟!.

---

(١) ابن تيمية : (كتاب الرد على المنطقيين) ص ٤٢٠ - ٤٢٢ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣٢ . ط « دار المعرفة ـ بيروت » .

● وبعد أن كانت السلفية الأولى ـ السلفية النصوصية ـ تكاد تستبعد « القياس ».. وجدنا ابن تيمية ـ مجدد السلفية وفيلسوفها ـ يعتبر :

– القياس هو الميزان العدل ، الذى أنزله الله . . ويقول :

« . . والقياس الصحيح هو من العدل الذى أنزله (الله) .. ولا يجوز قط أن يختلف الكتاب والميزان ، فلا يختلف نص ثابت عن الرسل وقياس صحيح ـ لا قياس شرعى ولاعقلى ـ . ولا يجوز قط أن الأدلة الصحيحة النقلية تخالف الأدلة الصحيحة العقلية ، وأن القياس الشرعى الذى روعيت شروط صحته يخالف نصًّا من النصوص ، وليس فى الشريعة شىء على خلاف القياس الصحيح ، بل على خلاف القياس الفاسد . .

ومتى تعارض فى ظن الظان الكتاب والميزان ـ النص والقياس الشرعى أو العقلى ـ فأحد الأمرين لازم :

إما فساد دلالة ما احتج به من النص ، إما بألا يكون ثابتاً عن المعصوم ، أو لا يكون إلا على ما ظن .

أو فساد دلالة ما احتج به من القياس ـ سواء كان شرعيًّا أو عقليًّا ـ بفساد بعض مقدماته أو كلها لما يقع فى الأقيسة من الألفاظ المجملة المشتبهة . . .

ولا يجوز لعاقل أن يظن أن الميزان العقلى الذى أنزله الله هو منطق اليونان ، لوجوه :

أحدها : أن الله أنزل الموازين مع كتبه قبل أن يخلق اليونان من عهد نوح ، وإبراهيم وموسى ، وغيرهم . وهذا المنطق اليونانى وضعه أرسطو (٣٨٤ - ٣٢٢ ق . م) قبل المسيح بثلاثمائة سنة . فكيف كانت الأمم المتقدمة تزن بهذا ؟! .

الثانى : أن أمتنا أهل الإسلام ما زالوا يزنون بالموازين العقلية ، ولم يسمع سلفنا بذكر هذا المنطق اليونانى ، وإنما ظهر فى الإسلام لما عُرِّبت الكتب الرومية فى دولة المأمون (١٧٠ - ٢١٨هـ - ٧٨٦ - ٨٣٣) أو قريباً منها .

الثالث : أنه ما زال نظار المسلمين بعد أن عُرِّب وعرفوه يعيبونه ويذمونه ، ولا يلتفتون إليه ولا إلى أهله فى موازينهم العقلية والشرعية »[١] .

فبعد أن نفرت السلفية الأولى ـ النصوصية ـ من القياس ، كرد فعل للمنطق اليونانى . . رأينا ابن تيمية ـ فى الفلسفة المتجددة ـ يعتمد القياس الصحيح ـ الشرعى والعقلى ـ كآلية أصيلة من آليات النظر « بالموازين العقلية » ، التى اعتمدها المسلمون ، قبل

---

(١) الرد على المنطقيين ص ٣٧٣ ، ٣٧٤ .

ترجمة المنطق الأرسطى وبعد ترجمته ، فانتقل بالموقف السلفى إزاء القياس من « رد الفعل » إلى « الفعل » المتوازن .

● وبعد أن كانت السلفية ـ عند الإمام أحمد ـ شديدة النفور من التأويل . . نجد موقف ابن تيمية بإزاء التأويل متسماً بالتوازن والموضوعية . . فهو :

- يميز بين التفسير ـ المقدور للعلماء ـ وبين مآلات الإلهيات والغيبيات التى لا يعلمها إلا الله . . وذلك بقوله : « **والتأويل المقبول ما دل على مراد المتكلم** . . فالمتأول إذا لم يكن مقصوده معرفة مراد المتكلم كان تأويله للفظ بما يحتمله من حيث الجملة فى كلام من تكلم بمثله من العرب هو من باب التحريف والإلحاد ، لا من باب التفسير وبيان المراد .

وأما بيان تأويل ما أخبر الله به عن نفسه وعن اليوم الآخر فهو نفس الحقيقة التى أخبر عنها ، وذلك فى حق الله هو كنه **ذاته وصفاته التى لا يعلمها غيره . . ولهذا قال السلف : إنا لا نعلم كيفية ما أخبر الله به عن نفسه وإن علمنا تفسيره ومعناه .**

وكذلك الصحابة والتابعون ، فسروا جميع القرآن ، وكانوا يقولون : إن العلماء يعلمون تفسيره وما أريد به ، **وإن لم يعلموا كيفية ما أخبر به الله عن نفسه ، وكذلك لا يعلمون كيفيات**

الغيب، فإن ما أعده الله لأوليائه من النعيم لا عين رأته ولا أذن سمعته ولا خطر على قلب بشر .

وأما من قال : إن التأويل الذى هو تفسيره وبيان المراد به لا يعلمه إلا الله ، فهذا ينازعه فيه عامة الصحابة والتابعين الذين فسروا القرآن كله ، وقالوا إنهم يعلمون معناه .

والآيات التى ذكر الله فيها أنها متشابهات لا يعلم تأويلها إلا الله ، إنما نفى عن غيره علم تأويلها ، لاعلم تفسيرها ومعناها..»[1].

فإدراك مآلات الإلهيات والمغيبات وكنهها هو مما اختص الله به نفسه - سبحانه - . . لأن اللغة والعلم الإنسانى - النسبى - لا يستطيعان التعبير عن حقائق هذه الإلهيات والمغيبات . . والممكن - للعلماء - هو التفسير لما ورد حول هذه الإلهيات والمغيبات . .

وإذا كان التأويل هو السعى إلى إدراك مراد المتكلم ، فالباب أمامه مفتوح . . أما إذا كان المراد من التأويل تحميل الكلام بما لم يرده المتكلم - كالتأويل الباطنى . . والتأويل الحداثى الوضعى - فهو مرفوض .

---

(١) « بيان موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول» جـ١ ص ١١٥، ١١٦، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٦٧ .

• وفى قضية : التكفير لمن يشهد أن لا إلـه إلا الله وأن محمداً رسول الله :-

كان ابن تيمية ـ ككل أئمة أهل السنة والجماعة ـ شديد الحـذر والتحذير من التكفير ـ علـى خـلاف مـا يتـوهـم الـذين لم يفقهـوا حقيقة موقف الإسلام من هذه القضية . . التـى يتحـدث عنهـا ابـن تيمية فى حسم ووضوح فيقول :

« **والذى نختاره ألا نكفّر أحداً من أهل القبلة** ، والدليل عليه أن تقول : المسائل التى اختلف أهل القبلة فيها مثل :

أن الله تعالى هل هو عالم بالعلم أو بالذات ؟

وأنه تعالى هل هو موجد لأفعال العباد أم لا ؟

وأنه هو متحيز ؟

وهل هو فى مكان وجهة ؟

وهل هو مرئى أم لا ؟

لا تخلو ـ أن تتوقف ـ صحة الدين على معـرفـة الحـق فيـها أو لا تتوقف . والأول باطل ، إذ لو كانت معرفة هذه الأصول مـن الدين لكان الواجـب علـى النبـى ﷺ أن يطـالبهم بهـذه المسـائل ، ويبحث عن كيفية اعتقادهم فيها ، فلما لم يطالبهم بهذه المسـائل ، بل ما جـرى حـديث مـن هـذه المسـائل فـى زمانـه عليـه الصـلاة

والسلام ، ولا فى زمان الصحابة والتابعين رضي الله عنهم **علمنا أنه لا تتوقف صحة الإسلام على هذه الأصول . وإذا كان كذلك : لم يكن الخطأ فى هذه المسائل قادحًا فى حقيقة الإسلام ، وذلك يقتضى الامتناع عن تكفير أهل القبلة .**

إن الكفر حكم شرعى ، مُتَلَقَّى عن صاحب الشريعة ، والعقل قد يُعلم به صواب القول وخطؤه وليس كل ما كان خطأ فى العقل يكون كفرًا فى الشرع ، كما أنه ليس كل ما كان صواباً فى العقل تجب فى الشرع معرفته . . وإنما الكفر يكون بتكذيب الرسول فيما أخبر به أو الامتناع عن متابعته مع العلم بصدقه . .

وقد نُقل عن الشافعى (١٥٠ - ٢٠٤هـ - ٧٦٧ - ٨٢٠م) - رضى الله تعالى عنه - أنه قال : « لا أرد شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية[١] ، فإنهم يعتقدون حلّ الكذب » .

أما أبو حنيفة - رضى الله تعالى عنه - فقد حكى الحاكم (٣٣٤هـ - ٩٤٥م) - صاحب (المختصر) فى كتاب (المنتقى)

---

(١) الخطابية : من غلاة الشيعة ، أتباع أبى الخطاب محمد بن أبى زينب ، وهم مشبهة ، ادعوا نبوة الأئمة ، وأنه لابد من رسول صامت مع الرسول الناطق ، وأن محمداً ﷺ هو الناطق ، وعلى هو الصامت ، ولقد ثاروا بالكوفة ، وقمعت ثورتهم سنة ١٤٣هـ . وهم - بالتقية - يستحلون الكذب .

عن أبى حنيفة أنه لم يكفِّر أحداً من أهل القبلة . وحكى أبو بكر الرازى عن الكرخى (٢٦٠ - ٣٤٠هـ - ٨٧٤ - ٩٥٢م) وغيره مثل ذلك . . »[١]

هكذا أعلن ابن تيمية رفضه تكفير أحد من أهل القبلة ، الذين يشهدون أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله . . وعلل هذا الموقف تعليلاً يستدعى التأمل والاهتمام العظيم ، وذلك عندما أورد المسائل التى دار الخلاف حولها بين الفرق الإسلامية فى علم أصول الدين ، والتى انزلق كثيرون إلى تكفير المخالفين فيها ، فقطع بأن هذه «المسائل الأصول» **لا يتوقف صحة الدين على معرفة الحق فيها . . وبذلك الموقف الحاسم نزع «فتنة التكفير» من صفوف الأمة الإسلامية بإطلاق . . ذلك أن الفقه هو علم الفروع ، ولم يرد التكفير فى الفروع . . ثم ها هو شيخ الإسلام ابن تيمية يخرج الاختلاف حول هذه «المسائل الكلامية الأصول» من أسباب التكفير . . فهى ليست من أركان الإيمان ولا أركان الإسلام ، التى جاءت بها النصوص قطعية الدلالة والثبوت . .**

وأعلن ـ كذلك ـ أن هذا المذهب الذى اختاره هومذهب أئمة المذاهب المعتبرة فى فكر الإسلام . .

---

(١) (بيان موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول) ١/٥٠ ، ١٤٤ ، ١٤٥ .

● وإذا كان حجة الإسلام أبو حامد الغزالى ، قد تصدى « لفتنة التكفير » ، وقال :

« إنه لا يسارع إلى التكفير إلا الجهلة . . وينبغى الاحتراز من التكفير ما وجد الإنسان إلى ذلك سبيلاً ، والخطأ فى ترك ألف كافر أهون من الخطأ فى سفك محجمة من دم مسلم.. »[1]

وحذّر من تكفير المخالفين . . وقصر الإيمان على فريق من النظّار دون بقية الفرق . . فقال :

« ولعلك إن أنصفت علمت أن من جعل الحق وقفاً على واحد من النظّار فهو إلى الكفر والتناقض أقرب .

أما الكفر ، فلأنه نزّله منزلة النبى المعصوم من الزلل ، الذى لا يثبت الإيمان إلا بموافقته ، ولا يلزم الكفر إلا بمخالفته .

وأما التناقض ، فهو أن كل واحد من النظّار يوجب النظر ، وألا ترى فى نظرك إلا ما رأيت ، وكل ما رأيته حجة ، وأى فرق بين من يقول : قلِّدنى فى مجرد مذهبى ، وبين من يقول : قلّدنى فى مذهبى ودليلى جميعاً ؟ . وهل هذا إلا تناقض؟! . . »[2]

---

(١) الغزالى (الاقتصاد فى الاعتقاد) ص ١٤٣ .

(٢) الغزالى (فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة) ص ، ٤ . ط القاهرة سنة ١٩٠٧م .

ونهى ـ الغزالى ـ عن تكفير المتأولين ـ لأن التأويل يدرأ تهمة الكفر ، فقال :

« ولا يلزم كفر المتأولين ، وما من فرقة من أهل الإسلام إلا وهو مضطر إليه . . »

ولم يستثن من ذلك حتى الذين يبادرون إلى التأويل بغلبات الظنون . . فقال : « **ومن الناس من يبادر إلى التأويل بغلبات الظنون من غير برهان قاطع ، ولا ينبغى أن يُبادَرَ أيضا إلى كفره في كل مقام ، بل يُنظر فيه ، فإن كان تأويله فى أمر لا يتعلث بأصول العقائد ومهماتها فلا نكفره . . ولعل الظن فى مثل هذه الأمور التى لا تتعلق بأصول الاعتقاد يجرى مجرى البرهان فى أصول الاعتقاد ، فلا يُكفر فيه ولا يُبَدَّع** ».

كذلك ميز الغزالى بين الزندقة المطلقة . . والزندقة المقيدة . . فقال : « والزندقة المطلقة أن تنكر أصل المعاد عقليا وحسيا ، وتنكر الصانع للعالم أصلا ورأسا . .

وأما إثبات المعاد بنوع عقلى مع نفى الآلام واللذات الحسية ، وإثبات الصانع مع نفى علمه بتفاصيل العلوم ، فهى زندقة مقيدة بنوع اعتراف بصدق الأنبياء . . » [1].

---

(١) الغزالى (فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة) ص ١٣ - ١٥ .

وقدم ـ الغزالى ـ فى ضبط الفكر بهذا المبحث الخطر ـ التكفير ـ « وصية » . . و « قانونا » . . وذلك عندما قال :

« واعلم أن شرح ما يكفر به وما لا يكفر به يستدعى تفصيلا طويلا . . فاقنع الآن بوصية وقانون :

أما الوصية : فأن تكف لسانك عن أهل القبلة ما أمكنك ، ما داموا قائلين لا إله إلا الله محمد رسول الله ، غير مناقضين لها ، والمناقضة : تجويزهم الكذب على رسول الله ﷺ بعذر أو بغير عذر ، فإن التكفير فيه خطر ، والسكوت لا خطر فيه .

وأما القانون : فهو أن تعلم أن النظريات قسمان ، قسم يتعلق بأصول القواعد ، وقسم يتعلق بالفروع .

وأصول الإيمان ثلاثة : الإيمان بالله ، وبرسوله ، وباليوم الآخر ، وما عداه فروع . واعلم أنه لا تكفير في الفروع أصلا إلا في مسألة واحدة وهى أن ينكر أصلا دينيا علم من الرسول ﷺ بالتواتر ، ولكن في بعضها تخطئة ، كما في الفقهيات ، وفي بعضها تبديع ، كالخطأ المتعلق بالإمامة وأحوال الصحابة .

واعلم أن الخطأ في أصل الإمامة وتعيّنها وشروطها وما يتعلق بها يوجب شىء منه التكفير . . ولا يُلتفت إلى قوم يعظمون أمر الإمامة ويجعلون الإيمان بالإمام مقرونا بالإيمان بالله

ورسـوله ولا إلى خصـومهم المكفـرين لهـم بمجـرد مـذهبهم في الإمامة ، فكل ذلك إسراف ، إذ ليس في واحد من القولين تكذيب للرسول ﷺ أصلا ، ومتى وجد التكذيب وجـب الـتكفير وإن كـان في الفروع **نعم ، ولو أنكر ما ثبت بأخبار الآحاد فلا يلزمه بـه الكفر ، ولو أنكر ما ثبت بالإجماع فهذا فيه نظر ، لأن معرفـة كون الإجماع حجـة قاطعـة فيـه غمـوض يعرفـه المحصـلون لعلوزم أصول الفقه . فهذا حكم الفروع .**

والحق الصريح : أن كل من اعتقـد مـا جـاء بـه الرسـول ﷺ واشتمل عليه القرآن اعتقـاداً جازمـاً فهـو مـؤمن وإن لـم يعـرف أدلته ، بل الإيمـان المستفاد مـن الـدليل الكلامـى ضعيف جـداً ، مشرف على الزوال بكل شبهة . . »[1]

* * *

إذا كـان هـذا هـو موقـف الأشـعرية ـ فـى طورهـا الجديـد ـ ومرحلة تطورهـا ـ طـور « الفعـل » ، لا « رد الفعـل » ــ إزاء هـذا المبحث الخطر « فتنة الـتكفير » التـى سـقطت فيهـا قطاعـات مـن الفرق الكلامية ، فإن « السلفية الجديدة » ـ ممثلة فى شيخ الإسـلام ابن تيميـة ـ قـد سـارت علـى هــذا الطـريــق . . ونحــن عنـدمـا

(١) الغزالى (فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة) . ص ١٥ ، ١٦ ، ٢١ ، ٢٢ .

نتأمل ما سبق وأوردناه لابن تيمية من التمييز بين الأصول التى يتوقف عليها صحة الإيمان وبين «مسائل الأصول» التى اختلفت فيها الفرق الإسلامية . . نجده متفقاً تماماً مع ما قدمناه للغزالى من التمييز بين «الأصول» ـ أصول الاعتقاد ـ وبين «الفروع» ـ التى لا تكفير فيها . . فالكفر هو التكذيب للرسول ﷺ فى شىء مما جاء به متواتر . . وضده الإيمان . . الذى هو التصديق بما جاء به الرسول ﷺ .

● وكما لم يُكفِّر الغزالى الشيعة الإمامية ـ الذين يكفرون أهل السنة والجماعة لاختلافهم معهم فى الإمامة ـ وحذّر من مبادلتهم تكفيراً بتكفير . . كذلك نهى ابن تيمية عن تكفير الذين وقعوا فى خطيئة التكفير لمخالفيهم . . فقال :

« . . ولكن من شأن أهل البدع أنهم يبتدعون أقوالاً يجعلونها واجبة فى الدين ، بل يجعلونها من الإيمان الذى لابد منه ، ويكفِّرون من خالفهم فيها ويستحلون دمه ، كفعل الخوارج والجهمية والرافضة والمعتزلة وغيرهم .

وأهل السنة لا يبتدعون قولاً ، ولا يكفّرون من اجتهد فأخطأ ، وإن كان مخالفاً لهم ، مكفراً لهم ، مستحلاً لدمائهم ، كما لم يكفر الصحابة الخوارج مع تكفيرهم لعثمان وعلى

ومن والاهما ، واستحلالهما لدماء المسلمين المخالفين لهم[1].. لأن الكفر حكم شرعى ، فليس للإنسان أن يعاقب بمثله ، كمن كذب عليك ، وزنى بأهلك ، ليس لك أن تكذب عليه وتزنى بأهله ، لأن الكذب والزنى حرام لحق الله تعالى ، وكذلك التكفير حق لله فلا يُكفَّر إلا من كفّره الله ورسوله..»[2]

كذلك نهى ابن تيمية عن تكفير المعيّن بغير حجة ولا برهان .. فكفر المقولة لا يستلزم تكفير قائلها . . وفى ذلك يقول شيخ الإسلام :

« إنى من أعظم الناس نهياً عن أن ينسب معيّن إلى تكفير وتفسيق ومعصية ، إلا إذا علم أنه قد قامت عليه الحجة الرسالية ، التى من خالفها كان كافراً تارة ، وفاسقاً أخرى ، وعاصياً أخرى .

وإنى أقرر أن الله قد غفر لهذه الأمة خطأها ، وذلك يعم الخطأ فى المسائل الخبرية القولية والمسائل العلمية ، وما زال السلف يتنازعون فى كثير من هذه المسائل ، ولم يشهد أحد منهم على أحد لا بكفر ولا بفسق ولا بمعصية . . [3]

---

(١) (منهاج السنة النبوية) ٥/٩٥ . تحقيق : دكتور محمد رشاد سالم .

(٢) ابن تيمية (الرد على البكرى) ص ٢٥٦ - ٢٥٨ .

(٣) ابن تيمية (مجموعة الفتاوى) ٣/٢٢٩ . ط القاهرة .

. . وأما من قال : إن نفى التوسل ـ الذى سماه استغاثة ـ بغيره كفر ، وتكفير من قال بقول الشيخ عز الدين بن عبد السلام (٥٧٧ - ٦٦٠هـ - ١١٨١ - ١٢٦٢م) وأمثاله ، فأظهر من أن يحتاج إلى جواب ، بل المكفر بمثل هذه الأمور يستحق من غليظ العقوبة والتعزير ما يستحقه أمثاله من المفترين على الدين ، لا سيما مع قول النبى ﷺ : [**أيما رجل قال لأخيه يا كافر ، فقد باء بها أحدهما**][(١)] .

كذلك استنكر ابن تيمية تكفير البعض لأئمة المذاهب الإسلامية ـ مالك والشافعى وأحمد وأبى حنيفة ـ وغيرهم وأصحابهم ، بسبب الاختلاف معهم فى الاجتهاد والرأى . . وقال :

« لقد اتفق المسلمون على أنه لا يكفر أحد من هؤلاء الأئمة ، ومن كفرهم بذلك ـ (جواز وقوع الصغائر والأخطاء من الأنبياء .. ولا يقرون عليها) ـ استحق العقوبة الغليظة التى تزجره وأمثاله عن تكفير المسلمين »[(٢)] .

كذلك رفض ابن تيمية تكفير المجتهد المخطئ حتى ولو كان الاجتهاد الخاطئ فى المسائل العقدية . . وقال :

---

(١) ابن تيمية (الرد على البكرى) ص ٢٥٦ - ٢٥٨ .

(٢) الرد على البكرى ٣٥/١٠١ ، ١٠٢ .

« . . وأما تكفير شخص علم إيمانه بمجرد الغلط فى ذلك فعظيم . فقد ثبت فى الصحيح عن الثابت بن الضحاك عن النبى ﷺ قال : [.. ولعن المؤمن كقتله ومن رمى مؤمناً بكفر فهو كقتله] . وثبت فى الصحيح أن « من قال لأخيه : يا كافر ، فقد باء بها أحدهما » .

وإذا كان تكفير المعين على سبيل الشتم كقتله ، فكيف يكون تكفيره على سبيل الاعتقاد؟ فإن ذلك أعظم من قتله »(١)

هكذا تحدث فيلسوف السلفية ، شيخ الإسلام ابن تيمية . . وهكذا تطورت السلفية من ردود الفعل النصوصى ـ على « عقلانية اليونان . . المجردة من النص الدينى » تطورت من تلك الصورة الأولى التى عرف بها زمن الإمام الورع أحمد بن حنبل . . الذى « لم يكن ـ كما قال الغزالى ـ ممعناً فى النظر »(٢) .

فغدت هذه السلفية ـ على يد أعلامها الجدد والعظام : أبو الوفاء بن عقيل . . وابن تيمية . . وابن القيم . . وأمثالهم . . ـ غدت (فعلاً) وليس مجرد (رد فعل) . . واستوعبت الكثير من عقلانية الإسلام وأبدعت فى فقه الواقع وفى السياسة الشرعية . .

---

(١) ابن تيمية (كتاب الاستقامة) ١٦٥/١ ، ١٦٦ . تحقيق : دكتور محمد رشاد سالم .

(٢) الغزالى (فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة) ص ١٠ .

وشاركت أئمة الأشعرية هذه المواقف الشجاعة فى رفض التكفير لمن يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله . . كما تبنت واعتمدت الكثيرمن آليات النظر العقلى فى فقه النصوص ، والاجتهاد فيما لا نص فيه ـ من الرأى . . والقياس . . والتأويل الصحيح ـ . . وبذلك أصبحنا أمام (سلفية جديدة) ، توازى فيها العقل والنقل . . واستعانت بأدوات النظر لإقامة كامل الإسلام فى الواقع الجديد الذى تبلورت فيه .

وبذلك أصبحنا ـ أمام هذا التطور ـ بإزاء أكثر من سلفية :

- **سلفية نصوصية :** هى « رد فعل » للعقلانية اليونانية اللادينية .

- **وسلفية عقلانية :** هى « فعل » توازن فيه العقل والنقل . . سعى به جيل المجددين إلى تجديد دنيا المسلمين بتجديد الإسلام .

وتلك حقيقة كبرى يغفل عنها الكثيرون من المنتسبين للسلفية . . ومن خصوم هذا التيار ! . .

وإذا كان هناك ـ بعد الذى قدمناه ـ من لا يزال يشك في تطور السلفية ، وتجاوزها الكثير مما كانت عليه في زمن الإمام أحمد ، فليقرأ نص ابن تيمية الذي يعلن فيه هذه الحقيقة ، والذى يقول فيه :

«إن كثيرا من المتأخرين المنتسبين إلى الإمام أحمد ـ كابن عقيل ، وصدقة بن الحسين [٤٧٧ – ٥٧٣ هـ ١٠٨٤ – ١١٧٧م] وابن الجوزى [٥٠٨ – ٥٩٧ هـ ١١١٤ – ١٢٠١م] ـ قد مالوا إلى بعض كلام المعتزلة ، بينما كان الأشعري أقرب إلى مذهب الإمام أحمد من هؤلاء»[١].

فالأشعرية رد فعل هى أقرب إلى سلفية رد الفعل ، بينما اقترب السلفيون الجدد من بعض الآراء التى رفضها المؤسسون لهذا الاتجاه ! .

---

(١) « بيان موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول» جـ ١ ص ١٦١ .

- ٤ -

السلفية فى العصر الحديث

فلما كان عصرنا الحديث . . وفى بادية « نجد » على وجه التحديد . . ظهرت دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب (١١١٥ - ١٢٠٦هـ - ١٧٠٢ - ١٧٩٢م).. فمثلت لوناً متميزاً من السلفية . . هو أقرب ـ بسبب بداوة البيئة . . وفقرها الفكرى والفلسفى ـ إلى « رد الفعل السلفى » ـ كما كان عند الإمام أحمد بن حنبل ـ منه إلى « السلفية العقلانية » ـ كما كانت لدى شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم وابن عقيل . .

لقد نظر ابن عبد الوهاب فوجد عامة الناس يتخذون الوسائل والوسائط شفعاء إلى الله ، بل ويتوجهون إليهم بالطلب والدعاء والاستغاثة فى الملمات . . كما وجد البدع قد أصابت العبادات بالزيادة والنقصان . . فلما عرض صورة « إسلام العامة » هذه على حقيقة « إسلام السلف » وجد أن الإسلام الأول ـ إسلام السلف ـ قد أصبح غريباً ! . . فكان أن وجد نفسه فى ذات الموقف الذى وقف إمام السلفيين القدماء ـ الإمام أحمد بن حنبل (١٦٤ - ٢٤١هـ - ٧٨٠ - ٨٥٥م) ـ عندما دعا إلى العودة إلى إسلام ما قبل الفتوحات . . واليونانيات . . وعلم الكلام . . ذلك الإسلام الذى يكفى الإنسان منه النصوص ، دونما حاجة إلى العقلانية الكلامية أو الفلسفية ، وما أثمرت من « قياس » و« رأى » و« تأويل » .

وكانت بادية نجد، البسيطة، الفقيرة فى الفكر المركب، أكثر ملاءمة لهذا الفكر السلفى البسيط، فظواهر النصوص تكفى للإجابة على علامات استفهام إنسانها البسيط، كما تكفى لتصحيح معتقداته وتصوراته، وإعادة عباداته إلى إطار الإسلام الصحيح والبسيط . .

بدأ ابن عبد الوهاب يدعو إلى إسلام السلف . . ويركز على إصلاح «العقائد». وتقويم «التصورات»، وتصحيح «العبادات».. ولقد ساعدت «خشونة البيئة البدوية على تميز الأسلوب الوهابى بالخشونة : . . فحكم بالشرك - الظاهر الجلى - على المتوسلين إلى الله بالأولياء الصالحين والمشاهد والمزارات والرموز، بل ورأى أن شركهم هذا هو أعظم من شرك الجاهلية الأولى[1].

ورفض - ابن عبد الوهاب - كما صنع أعلام السلفية الأولى - أن يحتكم لغير النصوص، فهاجم «القياس» حتى لو كان صحيحًا، وأعرض عن «التأويل» فى فهم النصوص وتفسيرها[2].. وأعلن أن «الرأى» لا وزن له بجانب النصوص[3].

---

(١) ابن عبد الوهاب : رسالة (هدية طيبة) - مطبوعة ضمن (مجموعة التوحيد) ص ١٥٦ . ط القاهرة المكتبة السلفية .

(٢) ابن عبد الوهاب : رسالة (هذه مسائل الجاهلية) ص ٨٧ .

(٣) عبد الكريم الخطيب : (الدعوة الوهابية) ص ١٢ ، ط القاهرة سنة١٩٧٤م .

وهكذا عادت بداوة البيئة النجدية بهذه السلفية الوهابية ـ إن جاز التعبير ـ إلى « السلفية الحنبلية » . . وتخلفت بها عن التطور والتقدم الذى مثلته سلفية ابن تيمية وجيل المجددين لهذا التيار . .

وكان طبيعيًا أن تصطدم هذه « السلفية النجدية » بفكرية البدع والخرافات التي كان يرعاها عدد من خلفاء آل عثمان !

ولم يقف أمر هذا الصدام عند الحدود الفكرية . . فلقد كان ابن عبد الوهاب أكثر من « شيخ » وأعظم من « فقيه » ، وأكبر من « داعية » . . ومن ثَمَّ فإنه لم يشأ أن يقف بدعوته عند رسائل يؤلفها أو مواعظ يلقيها أو مذهب فقهي يبشر به ، أو حتى حلقة من الأتباع والمريدين . . لقد أراد أن تكون لـ « دعوته » « دولة » تضمن لها التطبيق والانتشار والاستمرار . . فالله يزع « بالسلطان » ما لا يزع « بالقرآن » ! لقد أراد أن تستكمل سلفيته « النقص » الذي أصاب سلفية الإمام أحمد . . وسلفية ابن تيمية ومدرسته . . « نقص » الدولة والسلطة التي تحرس « الدعوة » وتضعها في الممارسة والتطبيق . .

ولقد زاد هذا العزم والمسعى من احتمالات التصادم ومن حجمه مع خلفاء آل عثمان !

لقد غادر ابن عبد الوهاب « حريملا » ـ التي بدأ فيها دعوته ـ إلى « العيينة » فعرض دعوته على رئيسها عثمان بن أحمد ابن معمر ، الذي استجاب لدعوته ، فعقد معه عهداً أن ينصر دعوة (لا إله إلا الله)، ويسخّر قوته لاقتلاع عقائد « الشرك » ورموزه ،

مقابل «أن يملكه الله نجدًا وأعرابها»[1] . . فتحرك جيش «العيينة» وفي مقدمته ابن عبد الوهاب لهدم القباب ، واقتلاع الأشجار وإزالة الرموز التي كان العامة يقدسونها ويتخذونها وسائط تقربهم - بزعمهم - إلى الله زلفى ! وكان قبر الصحابي زيد ابن الخطاب (١٢ هـ - ٦٣٣م) ، باليمامة ، من بين القباب التي قاد ابن عبد الوهاب عملية هدمها ، بعد أن أجفل حتى جند أمير «العيينة» عن الإقدام على هدمه ! ولقد استفز ذلك أعراب الناحية ، فخشي عثمان بن معمر عداءهم ، فطلب من ابن عبد الوهاب مغادرة المنطقة خوفًا على حياته . فغادر «العيينة» إلى «الدرعية» سنة ١١٥٨ هـ - ١٧٤٥م . .

وفي الدرعية تحالف الشيخ محمد بن عبد الوهاب مع أميرها محمد بن سعود (١١٧٩هـ - ١٧٦٥م) . . فسادت الدعوة السلفية فيها وفي نجد وما تاخمها . . ثم أخذ الشيخ يعرض دعوته على حجاج بيت الله الحرام وزوار مسجد الرسول ﷺ في موسم الحج والزيارة . . وبدأ الحجاج يسمعون ويتناقلون آراءه التي تحكم «بالكفر» حتى على خليفة المسلمين العثماني !

وكان ابن عبد الوهاب يقود «الجهاد» في طليعة جيش ابن سعود . . فهاجموا «كربلاء» بالعراق واستولوا على الكنوز الذهبية والفضية النفيسة لمشاهدها ومزاراتها سنة ١٢١٦ هـ - ١٨٠١ م . . ودخلوا المدينة المنورة سنة ١٢٢٠ هـ - ١٨٠٥ م ،

---

(١) عبد الكريم الخطيب : (الدعوة الوهابية) . ص ٦٤ .

وأزالوا القباب والشواهد الخاصة بمزارات الصحابة في مقابر البقيع . . وفي العام التالى ذهب ابن سعود إلى مكة حاجًّا ، ومستعرضًا قوته ، فبايعه « شريفها » ، وطرد من كان بها من رجال الدولة العثمانية . .

وهكذا تمت للسلفية النجدية ـ الدعوة . . والسلطة ـ السيطرة على الحرمين ونجد والحجاز ، فتصاعد تحديها « للدولة العثمانية » و « لفكريتها » المثقلة بالشعوذة والخرافات !

لكن العثمانيين بعد أن فشلوا في مواجهة هذه « السلفية النجدية » و « سلطتها » استعانوا بمحمد علي باشا (١١٨٤- ١٢٦٥ هـ ، ١٧٧٠ - ١٨٤٩ م) والجيش المصري ، الذي أسقط دولة هذه الدعوة ، واحتل عاصمتها « الدرعية » في ٧ ذي القعدة سنة ١٢٣٣ هـ (٨ ديسمبر سنة ١٨١٨ م) ، بعد سنوات طويلة من القتال . . وذلك بعد ثلاثة أرباع القرن على ظهور دعوة الشيخ ابن عبد الوهاب . .

لكن « الوهابية ـ الدعوة » بقيت وظلت تسعى لإقامة « الدولة »، حتى تيسر لها ذلك في العقدين الثاني والثالث من القرن العشرين الميلادي ، على يد الملك عبد العزيز آل سعود (١٢٩٣ - ١٣٧٣ هـ ، ١٨٧٦ - ١٩٥٣ م) .

* * *

لقد مثلت هذه « السلفية النجدية » واحدة من بواكير دعوات اليقظة والتجديد والإحياء في عصرنا الحديث . . لكن بداوة بيئتها

وفقر الفكر الفلسفي عند إمامها قد جعل إسهامها على جبهة اليقظة والإحياء متمثلاً في رفض التبعية الفكرية للغرب الاستعماري ، مع العجز عن الإبداع في بلورة البديل الذي يملأ الفراغ . . ومن ثَمَّ يمنع الوافد الغربي من التمدد في هذا الفراغ !

لقد اتخذت هذه « السلفية النجدية » ـ بسبب بداوة البيئة وبساطتها . . وبسبب فقرها الفكري ـ موقفًا غير ودي من « العقلانية » ومن « التمدن » . .

فظواهر النصوص كانت كافية للإجابة على ما تثيره بيئتها البدوية البسيطة من مشكلات ، وما تطرحه من علامات استفهام .. ومواريثها السلفية ـ سلفية الإمام أحمد بن حنبل ـ قد رفضت « عقلانية المسلمين » ـ علم الكلام ـ ضمن رفضها « لعقلانية اليونان » ! ولقد جاءت هذه « السلفية النجدية » محكومة بأوضاع بيئتها البدوية ، فرفضت « التمدن » عامة ، كجزء من رفضها ذلك « التمدن الغربي » الذي كان يتسلل إلى عالم الإسلام من تلك الثغرات التي فتحها الغرب في جدار آل عثمان !

ولقد دفع هذه « السلفية النجدية » على هذا الدرب ، وأوغل بها في هذا السبيل خلطها الشديد بين ما هو « دنيا » وما هو « دين » . . فلما لم تميز بينهما ، حسبت أن تجديد « الدنيا » يتحقق بما يتجدد به « الدين » ، فدعت إلى « السلفية الدنيوية » كما دعت إلى « السلفية الدينية » وغفلت عن أن تجديد ثوابت الدين لابد فيه من « الاتباع » دون « الابتداع » ، بينما تجديد متغيرات الدنيا لابد فيه

من «الابتداع . . والإبداع» في إطار المقاصد الدينية والكليات والقواعد والأُطر العامة التي نزل بها الروح الأمين على الرسول ﷺ . . نعم . . غفلت عن أن تجديد الدين إنما يكون بالعودة للمنابع ـ للسلف ـ بينما تجديد الدنيا لابد فيه من فقه الواقع والتطلع إلى المستقبل . . فكانت ثمرات هذا الخلط : «الجمود» على جبهة التمدن . . وإن حدثت التنقية للعقائد والعبادات من البدع والخرافات . .

* * *

ولقد تجلت عبقرية الإمام محمد عبده (١٢٦٦ - ١٣٢٣هـ - ١٨٤٩ - ١٩٠٥م) فى التقييم الموضوعى لهذه السلفية ، سلفية شيخ الإسلام ابن تيمية . . وسلفية الشيخ ابن عبد الوهاب .

● فمحمد عبده قد مثل لونًا من السلفية العقلانية المستنيرة ، فدعا «**إلى فهم الدين على طريقة سلف الأمة ، قبل ظهور الخلاف ، والرجوع فى كسب معارفه إلى ينابيعها الأولى**» . . أى إلى السلفية فى ثوابت الدين ، التى تعود فى فهمه إلى المنابع الجوهرية والنقية قبل ظهور الخلاف . .

وفى ذات الوقت ، **دعا إلى العقلانية فى فقه النصوص «لتحرير الفكر من قيد التقليد . . واعتبار الدين من ضمن موازين العقل البشرى التى وضعها الله لترد من شططه ، وتقلل من خلطه وخبطه ، لتتم حكمة الله فى حفظ نظام العالم**

الإنسانى ، وأنه على هذا الوجه يعد صديقًا للعلم ، باعثًا على البحث فى أسرار الكون ، داعيًا إلى احترام الحقائق الثابتة ، مطالبًا بالتعويل عليها فى أدب النفس وإصلاح العمل»[1].

● كما دعا ـ بهذه السلفية الدينية ـ إلى : «تصحيح الاعتقاد ، وإزالة ما طرأ عليه من الخطأ فى فهم نصوص الدين ، حتى إذا سلمت العقائد من البدع تبعها سلامة الأعمال من الخلل والاضطراب ، واستقامت أحوال الأفراد ، واستنارت بصائرهم بالعلوم الحقيقية ـ دينية ودنيوية ـ وتهذبت أخلاقهم بالملكات السليمة»[2] . .

● ولهذه السلفية العقلانية ، التفت الإمام محمد عبده إلى تراث شيخ الإسلام ابن تيمية ، فأشار بطبع كتابيه (بيان موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول) و(منهاج السنة النبوية) ـ فطبعًا لأول مرة قبل عام من وفاة الأستاذ الإمام . . ووصف ابن تيمية بأنه «أعلم الناس بالسنة ، وأشدهم غيرة على الدين» . . ووصف خصومه الذين يكيلون له الشتائم بأنهم «مقلدون يملئون

---

(١) (الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده) ٣١٨/٢ . دراسة وتحقيق : دكتور محمد عمارة . ط «بيروت» سنة ١٩٧٢ ، و«القاهرة» سنة ٢٠٠٦م .

(٢) دكتور محمد عمارة (الإصلاح بالإسلام) ص ١٥ . ط «القاهرة» سنة ٢٠٠٦م .

أفواههم بهذه الشتائم (لابن تيمية) ـ وعليهم إثمها وإثم من يقفوهم بها إلى يوم القيامة »[1].

● أما السلفية النجدية ـ سلفية الشيخ محمد بن عبد الوهاب ـ فلقد وقف منها الإمام محمد عبده موقفاً موضوعيًّا متوازناً . .

لقد مدح إصلاحها على جبهة العقائد ، وجهادها ضد البدع والخرافات . . فقال :

« إن مذهبهم حسن ، ولقد أنكرت كثيراً من البدع ، ونحّت عن الدين كثيراً مما أضيف إليه وليس منه . . »

لكنه انتقد « تقليدها اللاعقلانى » ، فقال :

« لقد زعمت أنها نفضت غبار التقليد ، وأزالت الحجب التى كانت تحول بينها وبين النظر فى آيات القرآن ومتون الأحاديث ، لتفهم أحكام الله منها . . لكنها ترى وجوب الأخذ بما يفهم من اللفظ الوارد والتقيد به ، بدون التفات إلى ما تقتضيه الأصول التى قام عليها الدين وإليها كانت الدعوة ولأجلها منحت النبوة ، فلم يكونوا للعلم أولياء ، ولا للمدنية السليمة أحباء . . بل كانوا أضيق عطناً ـ (أفقاً) ـ وأحرج صدراً من المقلدين »[2].

---

(١) (الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده) ٣/٣٥٩ .

(٢) المصدر السابق : ٣/٣١٤ .

كما انتقد غلو هذه السلفية الوهابية فى الممارسة والتطبيق . . فقال : « لقد قامت الوهابية للإصلاح ، ومذهبهم حسن ، لولا الغلو والإفراط :

- أى حاجة إلى قولهم بهدم قبة النبى ﷺ ؟! .
- والقول بكفر جميع المسلمين؟! .
- والعمل على إخضاعهم بالسيف أو إبادتهم؟! .

نعم ، لا بأس بالمبالغة فى القول والخطابة لأجل التأثير بالترغيب أو الترهيب والتنفير ، ولكن ما كل ما يقال يكتب ويبنى عليه عمل . . »[1]

تلك هى السلفية ، كما عرفها التراث الحضارى للإسلام . .

● لقد بدأت ـ فى العصر العباسى ـ « نزعة نصوصية » صرفة .. كرد فعل « للعقلانية اليونانية » اللادينية ، المنفلتة من أية نصوص دينية . .

● ثم تطورت إلى « سلفية عقلانية » على يد فيلسوفها شيخ الإسلام ابن تيمية . . فغدت « فعلاً » توازن فيها العقل والنقل . . وفقه الواقع مع فقه الأحكام . .

---

(١) الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده ٥٣٧/٣ .

● ثم جاءت «السلفية النجدية» ـ فى دعوة الشيخ محمد ابن عبد الوهاب ـ «رد فعل» للبدع والخرافات التى طرأت على عقائد الإسلام وعباداته فى بادية نجد . . فوقفت إيجابياتها عند تنقية هذه العقائد والعبادات من البدع والخرافات . . لكن بداوة البيئة ، وفقرها الفكرى ـ مع الحذر الشديد من الوافد الغربى ـ قد وقف بها ـ فى العقلانية . . والتمدن ـ عند الجمود والتقليد . .

* * *

واليوم . .

وفى إطار تصاعد مد اليقظة الإسلامية ـ التى تمثل أعظم ظواهر العصر الذى نعيش فيه ـ نجد هذه «السلفية النجدية» قد توزعتها العديد من التوجهات . . وطرأت عليها الكثير من الانشقاقات فمنها :

– ما يسمى بالسلفية العلمية . . التى تحاول استلهام المشروع التجديدى لشيخ الإسلام ابن تيمية . . مع مواءمته لمستجدات الواقع المعيش . .

– وما يسمى بالسلفية الجهادية . . التى سلكت طريق العنف فى التغيير . . ومن هذه السلفية الجهادية من يختص بالعنف الامتدادات الاستعمارية الغربية فى ديار الإسلام . . ومنها من يتوجه بالعنف إلى هز الاستقرار فى مجتمعات الإسلام .

- ومن هذه السلفية المعاصرة فصيل ـ محدود الحجم والتأثير ـ بلغ فى الغلو والجمود حدوداً فاقت الخيال . . حتى لقد كتب بعضهم فى تكفير أئمة السلفية!! . .

فقالوا عن ابن القيم :

« إنه زائغ ، مبتدع ، كذّاب ، وقح ، بليد ، غبى ، جاهل ، ضال مضل ، خارجى ، معلون ، كافر . . بلغ فى كفره مبلغاً لا يجوز السكوت عليه ، ولا يحسن لمؤمن أن يغض عنه ولا أن يتساهل فيه . . . وفيه تصوف وابتداع ، وخصوصاً فى كتاب (مدارج السالكين) و(كتاب الروح). . »!!! .

أما شيخ الإسلام ابن تيمية . . فلقد قال عنه أحد كتّاب هذه السلفية الظلامية :

« إنه لا تؤخذ منه أحكام الولاء والبراء . . ولقد سئمت من تتبع مخازى هذا الرجل المسكين ، الذى ضاعت مواهبه فى شتى البدع !!! . . ومن اتخذه إماماً إنما يتخذه إماماً فى الزيغ والشذوذ »!!! . . [1]

* * *

---

(١) دكتور محمد موسى الشريف : (القدوات الكبار بين التحطيم والانبهار) ص ٥ ، ١٧ - ١٩ . ط دار الفرقان سنة ٢٠٠٧م . . وهو ينقل هذه النصوص « الظالمة والمظلمة » عن كتب (براءة أهل السنة) و(السيف الصقيل) و(تبديد الظلام المخيم) و(المفردات) .

وهكـذا نجـد أنفسـنا ـ تاريخيًـا . . وحـديثاً ـ أمـام عـدد مـن السلفيات . . وليس أمام سلفية واحـدة . . كمـا يحسـب كـثير مـن السلفيين . . ومن خصوم السلفيين؟[١] .

(١) لمزيد من التفصيل فى هذا المبحث ، انظر الفصل الذى كتبناه عن « السلفية » بكتابنا (تيارات الفكر الإسلامى) ص ١٢٧ - ١٦٤ . ط دار الشروق ـ القاهرة . سنة ٢٠٠٧م . وكذلك الفصل الذى كتبناه عن « الوهابية » بكتابنا (الطريق إلى اليقظة الإسلامية) ص ١٦٠ - ١٦٧ . ط . دار الشروق ـ القاهرة سنة ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م . وانظر ـ كذلك ـ كتابنا (مقام العقل فى الإسلام) ط . دار نهضة مصر ـ القاهرة سنة ٢٠٠٨م . وكتابنا (مقام العقل عند شيخ الإسلام ابن تيمية) طبعة مكتبة وهبة ٢٠١١ م. وكتابنا (إزالة الشبهات عن معانى المصطلحات) ط . دار السلام سنة ٢٠١٠م .

المصادر والمراجع

ابن تيمية : (بيان موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول) طبعة القاهرة سنة ١٣٢١هـ . و (منهاج السنة النبوية) طبعة القاهرة سنة ١٣٢١هـ . و (كتاب الرد على المنطقيين) طبعة دار المعرفة ـ بيروت . و (مجموع الفتاوى) طبعة القاهرة . و (كتاب الاستقامة) بتحقيق : دكتور محمد رشاد سالم . طبعة السعودية . و (الرد على البكرى) .

ابن رشد ـ أبو الوليد ـ : (فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال) دراسة وتحقيق : دكتور محمد عمارة . طبعة دار المعارف ـ القاهرة سنة ١٩٧٢م .

ابن القيم : (إعلام الموقعين) طبعة بيروت سنة ١٩٧٣م . (الطرق الحكمية فى السياسة الشرعية) تحقيق : دكتور محمد جميل غازى . طبعة القاهرة سنة ١٩٧٧م .

أبو البقاء الكفوى :(الكليات) تحقيق : دكتور عدنان درويش ، محمد المصرى . طبعة دمشق سنة ١٩٣١م .

الباقلانى : (التمهيد فى الرد على الملحدة والمعطلة والرافضة والخوارج والمعتزلة) تقديم وتحقيق : محمود محمد الخضرى ، دكتور محمد عبد الهادى أبو ريدة . طبعة القاهرة سنة ١٩٤٧م.

بيكـر ـ كـارل هينـريش ـ : (وارث ووارث) ــ بحـث منشـور بكتاب (التراث اليونانى فى الحضـارة الإسـلامية) ترجمـة : دكتـور عبد الرحمن بدوى . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٥م .

الجرجـانى ـ الشـريف ـ : (التعريفـات) طبعـة القـاهرة سـنة ١٩٣٨م .

جلال محمد عبد الحميد موسى : (نشأة الأشعرية وتطورها) طبعة بيروت سنة ١٩٧٠م .

عبد الكريم الخطيب : (الدعوة الوهابيـة) طبعـة القـاهرة سـنة ١٩٧٤م .

الغزالى ـ أبو حامد ـ : (فيصل التفرقة بين الإسـلام والزندقـة) طبعـة القـاهرة سـنة ١٩٠٧م . و (الاقتصـاد فـى الاعتقـاد) طبعـة مكتبة صبيح ـ القاهرة ـ بدون تاريخ .

محمـد عبـده ـ الأسـتاذ الإمـام ـ : (الأعمـال الكاملـة للإمـام محمد عبده) دراسة وتحقيق : دكتور محمد عمارة . طبعـة بـيروت سنة ١٩٧٢م . وطبعة دار الشروق ـ القاهرة سنة ٢٠٠٦م .

محمد بـن عبـد الوهـاب ـ الشـيخ ـ : (هديـة طيبـة) منشـور ضمن (مجموعة التوحيد) طبعة المكتبة السلفية ـ القاهرة . و (هذه مسائل الجاهلية) منشور ضمن (مجموعة التوحيد) طبعـة المكتبـة السلفية ـ القاهرة .

دكتور محمد عمارة : (الغـزو الفكـرى : وهـم أم حقيقـة؟) طبعة القاهرة سنة ١٩٨٩م . و (تيارات الفكر الإسلامى) طبعة دار الشروق ـ القاهرة سنة ٢٠٠٧م . و (مقام العقل فى الإسلام) طبعة دار نهضة مصر ـ القاهرة سنة ٢٠٠٨م . (إزالة الشبهات عن معانى المصطلحات) طبعة دار السلام ـ القاهرة سنة ٢٠١٠م. و(الإصلاح بالإسلام) طبعة دار نهضة مصر ـ القاهرة سنة ٢٠٠٦م . و(الطريق إلى اليقظة الإسلامية) طبعة دار الشـروق ـ القـاهرة سـنة ١٩٩٠م . و (مقام العقل عند شيخ الإسلام ابـن تيميـة) طبعـة مكتبـة وهبـة ـ القاهرة سنة ٢٠١١م .

دكتور محمد موسى الشريف : (القدوات الكبار بين التحطـيم والانبهار) طبعة دار الفرقان سنة ٢٠٠٧م .

تم بحمد الله

فهرس الموضوعات